



الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد (تكلم بالفرنسية)

تومو مونتي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن

لمعالي السيد جون بيرد، وزير خارجية كندا.

السيد بيرد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا إذ نجتمع

بالقرب من المكان المسمى نقطة الصفر (Ground Zero)،

أي مركز التجارة العالمي، موقع القتل الجماعي، أود أولاً أن

أعرب عن احترامي وتقديري لضحايا الإرهاب. بل أعرب

عن احترامي وتقديري لجميع الضحايا في كل مكان، بمن فيهم

الذين قُتلوا وجُرحوا في مركز "Westgate" للتسوق في نيروبي.

ومن المفجع، أننا فقدنا اثنين من الكنديين في نيروبي، أحدهما من دبلوماسيينا. وما من مكان أنسب من هذا المكان، أي الأمم المتحدة، أن نكرم فيه أنيماري ديسلوغس ونشيد بخدماها. إن جريمة الإرهاب اعتداء على جميع الناس. في أعقاب الجريمة، نحن أعضاء الأسرة البشرية ننتهي إلى أسرة واحدة، متحدين في الألم والحزن وفي تصميمنا على عدم تمكن الشر من الانتصار على الإطلاق.

(تكلم بالإنكليزية)

في لحظة الحزن هذه فإن وحدانية البشرية هي موضوع ملاحظاتي اليوم.

اسمحوا لي أن أبدأ بملاحظة مستمدة من التجربة الكندية. لقد كان إقليم نيوفاوندلاند ولابرادور آخر إقليم ينضم إلى كندا، ولكنه موقع أول مستوطنة أوروبية عُرفت في العالم الجديد. ومنطقة L'Anse aux Meadows عمرها أكثر من ١٠٠٠ سنة. ونعتبر عاصمة الإقليم، مدينة سانت جون،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ما تحققة الأمم المتحدة بدلا من أن نتأمل في الكيفية التي تدير بها الأمم المتحدة شؤونها. لا تسعى الحكومة الكندية إلى إضفاء الشرعية على قيمنا أو سياستنا الخارجية المبدئية من قبل أعضاء النخبة الذين يفعلون ما يريد الآخرون لنيل رضاهم. إن بلايين الناس الذين يعانون من الجوع، أو لا يحصلون على المياه النظيفة، أو المشردين، أو الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة لا يهمهم كم عدد أعضاء مجلس الأمن. ولكن ما يحتاجون إليه هو أن يعرفوا أن إخوانهم وأخواتهم في الإنسانية سوف يقفون معهم في الأوقات العصيبة.

(تكلم بالفرنسية)

منذ الأزل سعت المجتمعات البشرية إلى تهيئة الأحوال التي يسود فيها السلام والازدهار والحرية لكي تعيش في سلام، وفي رخاء وفي مناخ من الحرية.

(تكلم باللغة الإنكليزية)

من بين تلك الأولويات فإن السلام الهدف هو الأول للأمم المتحدة. وليس من المستغرب أن ميثاق الأمم المتحدة يذكر السلام أربعين مرة. من المؤسف أنه أسهل على المرء أن يجد السلام قولا في كلمة مما يجده عملا في حالة متجسدة. منذ اللحظة التي أنشئت فيها المنظمة، لم يمر يوم من دون أن تشعر الأسرة البشرية بألم الحرب في مكان ما من العالم. وأكثر ما يشعر بالمعاناة على الدوام تقريبا أضعف الناس بيننا. وفي أحيان كثيرة جدا يشمل ذلك النساء والعنف.

في سياق الحرب، يعتبر الاغتصاب والعنف الجنسي من جرائم الحرب الخطيرة. لقد التقيت بالفتيات اللواتي كن ضحايا لذات جريمة الحرب تلك، واستمعت إلى قصصهن المروعة قطعاً. ولا بد من الكشف عن هوية مجرمي الحرب المتورطين، وملاحقتهم وتقديمهم للمحاكمة وإنزال العقوبة بحقهم. في وقت سابق من هذا العام، اتفقت كندا وغيرها من الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية على معاملة العنف الجنسي

أقدم مستوطنة إنكليزية في أمريكا الشمالية، إذ يعود تاريخها إلى عام ١٤٩٧.

إن المستوطنات الأولى في نيوفاوندلاند موضوع نشاط أثري هام. ومن بين القطع الأثرية التي كثيرا ما يجدها المرء هناك كوز الشرب ذا الثلاثة مقابض ويعرف باسم التبيغ. والمقابض الثلاثة مصممة لتقاسم المحتوى. خلال القرن السابع عشر، كان من المألوف تقاسم أواني الطعام والشراب. وقد كشف التوسع في البحوث أن التبيغ ليس قاصرا على التاريخ الكندي والإنكليزي. بل على العكس من ذلك، فإن الأكواز ذات الثلاثة مقابض أو أكثر شائعة في العديد من الثقافات في العالم. وفي الواقع، قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة مضت، كتب هوميروس في ملحمة، الإلياذة، عن الكوز المتعدد المقابض. وفي الواقع أن التبيغ والعديد من الأواني التي على شاكلته تذكير حي لنا بأن الطعام والشراب من الأنشطة الاجتماعية، ولكن ما دامت الكائنات البشرية تسكن هذا الكوكب، يظل القوت ومقومات الحياة الأخرى مساعي المجتمع. وتتقاسم الكائنات البشرية الأشياء بدافع الضرورة. إننا نتعاون للبقاء على قيد الحياة. ونشكل المجتمعات لأنها الحالة الطبيعية بالنسبة لنا. وكما لاحظ شيشرون، ولدنا لكي نتحد مع بني الإنسان وتشارك المجتمع مع الجنس البشري.

انطلاقاً من نفس روح المجتمع، يعلن ميثاق الأمم المتحدة بأن أهدافنا تشمل العيش معا، وأن نعيش معا في سلام ووحدة. فأول عبارة في ميثاق الأمم المتحدة توضح أن المنظمة هيئة مكونة من البشر ومن أجل البشر. ويبدأ الميثاق بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة"، وليس "نحو البلدان" أو "نحن الحكومات" أو "نحن الساسة"، بل "نحن الشعوب". فذلك تذكير هام لنا نحن جميع الموجودين هنا بالذين تمثلهم ولماذا تمثلهم.

في الأمم المتحدة، تركز كندا جهودها على ضمان تحقيق نتائج ملموسة للأسرة البشرية. وأهم لنا بكثير أن نتأمل في

هناك طريقة أخرى لحماية الفئات الضعيفة هي تحسين صحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال بحيث يمكننا التقليل من عدد الوفيات. أود أن أقول كم أنا فخور برئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر لقيادته جهداً عالمياً - مبادرة موسكوكا - للحد من وفيات الأمهات والرضع، وتحسين صحة الأمهات والأطفال في أشد البلدان فقراً في العالم. وهذا يعني حوالي نصف سكان العالم، وكل إمكاناته.

وبينما تلك الجهود الآيلة إلى القضاء على العنف الجنسي في الصراع، والقضاء على الزواج القسري المبكر، وتحسين صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة هي جهود ضرورية، يجب أن نذهب إلى ما هو أكثر من التصدي للأزمات. يجب علينا أن نستثمر في إتاحة الفرص للنساء والفتيات الصغيرات. ويجب علينا ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع قطاعات مجتمعنا وفي جميع بلدان الأمم المتحدة. وسيساعدنا ذلك على بناء عالم أقوى وأكثر أمناً وازدهاراً وسلاماً. ومن المصلحة الذاتية لكل أمة كفالة أن تحقق كل فتاة شاباً امكاناتها الكاملة. ومن منظور أسرة البشر، الأسرة الواحدة، يجب أن نتصدي للأخطار الأخرى التي تهدد السلام والأمن.

ولا يزال العنف في سوريا من بين الأزمات الأكثر إلحاحاً. موقف كندا واضح: نحن ندعم الشعب السوري، الناس الأبرياء المحاصرين في أعمال العنف الطائش هذا، وأولئك الذين يظهرون شجاعة فائقة في العمل نيابة عنهم. سوف لن ندعم على الإطلاق نظاماً وحشياً وغير شرعي أطلق العنان لأسلحة الدمار الشامل على شعبه. كما أننا لن نسمح بالتطرف والإرهاب كبديلين للاستبداد الذي يمارسه الأسد.

إن شعب كندا سخي في مساعدة الأشخاص الأكثر احتياجاً. وعندما يتم تحقيق النجاح، أعتقد أن من المهم التنويه به. يجب الإشادة بعمل برنامج الأغذية العالمي الذي يقرب من أن يكون مستحيلاً، وقد استجابت كندا بأنها أصبحت ثاني

في حالات الصراع بوصفه انتهاكاً لاتفاقيات جنيف. وأحيي المملكة المتحدة ووزير الخارجية وويليام هيغ على عملهما في هذا المجال الهام جداً. ولكنه سيكون أول من يقر بأن النساء هي التي تقود الكفاح من أجل القضاء على هذه الجريمة، ومن بينهن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، السيدة زينب حواء بنغورا.

من المؤسف أنه في كل سنة، تُرغم ملايين الفتيات على الزواج، وبعضهن صغيرات في السن بحيث لا تتجاوز أعمارهن تسع سنوات. منذ أن بدأت ملاحظاتي اليوم، وحتى الآن تم إرغام ١٠٠ طفلة على الزواج، أي بمعدل ١٠٠ ١ طفلة في كل ساعة، أو أكثر من ٢٦ ٠٠٠ طفلة في اليوم الواحد. ومن دون أي منازع إنه يتم توثيق آثار الزواج القسري المبكر. الزواج القسري المبكر يضر بالصحة، ويوقف التعليم، ويدمر الفرصة ويستبعد المرأة في حياة يسودها الفقر.

وثمة امرأة شابة تكلمت ذات يوم عن تاريخ زفافها. تذكّرت قائلة، "لقد كان يومَ تركتُ المدرسة". لا يوجد بلد محصن ضد هذه الآفة.
(تكلم بالفرنسية)

إنها مشكلة عالمية - مشكلة بالنسبة إلى الجنس البشري. الزواج القسري هو اغتصاب - فعل من أفعال العنف ضد المرأة. الزواج المبكر القسري اغتصاب للأطفال - فعل من أفعال العنف ضد الفتيات الصغيرات. فهذه الممارسة مقيتة ولا يمكن تبريرها. نحن ندين ذلك، على الرغم من أن البعض قد يفضلون أن نحافظ على السكوت. انزعاج عموم الناس يمثّل قلقاً بسيطاً، لا سيما في سياق جريمة تستدعي العدالة من السماء.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذا لم تتحرك الأمم المتحدة لحماية الفتيات الصغيرات، فمن ذا الذي يفعل ذلك؟

لا يمكن إجراء مناقشة حميدة مع أي شخص متشبه بتدمير إسرائيل. إن الشعب اليهودي هو اليوم سيد مصيره، مثل معظم الأمم الأخرى، في دولته اليهودية ذات السيادة. وعلى غرار جميع الأمم الأخرى، إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها بنفسها.

وتعتقد كندا أساساً أن السلام يمكن تحقيقه، وأن الفلسطينيين والإسرائيليين وجيرانهم يمكنهم أن يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونحن، مثل الكثير من الأمم، نود أن نرى دولة فلسطينية مزدهرة تعيش بسلام مع جارها إسرائيل. لهذا السبب، وعلى الرغم من وجود خلافات أساسية في بعض الأحيان حول كيفية تحقيق إقامة الدولة، تقدّم كندا مساعدة كبيرة لبناء المؤسسات الحيوية لإقامة دولة قابلة للبقاء في المستقبل. ففي الضفة الغربية، تساهم كندا إلى حد كبير في المبادرات الاقتصادية والأمنية والقضائية.

إن التطورات الأخيرة في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مشجعة بالفعل. وأريد أن أحيي رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية على ما يتحليان به من قيادة وشجاعة. وأثني على وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري لقيادته الشخصية في هذا المجال. ويجب أن نلتزم جميعاً بهذه القضية، حيث توحدنا آفاق السلام.

وإنني أتطلع إلى اليوم الذي يعيش فيه الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب بسلام وأمن في دولة يهودية ودولة فلسطينية.

الحوار المهم، نعم. ولكن حوارنا يجب أن يكون مقدمة للعمل، والعمل يجب أن يعني تحقيق النتائج. والعمل يجب أن يعني إحداث فرق. إذا استعرضنا التصريحات الأخيرة الآتية من النظام القائم في إيران، يرى بعض المراقبين بوادر مشجعة، لكن الكلام لا يزيل التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي. الكلمات الرقيقة والابتسامات والعذوبة ليست بديلاً من العمل

أكبر بلد مانح في العالم. فعملها في سوريا أساسي ولم يذهب دون أن يلاحظه أحد. كما أثني على عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة للاجئين الفارين من هذا الصراع الرهيب، فضلاً عن سخاء البلدان المجاورة لسوريا في توفير الملاذ الآمن.

وتنضم كندا إلى العالم بأسره في السعي إلى إيجاد حل سياسي للصراع. وتدعم كندا سوريا السلمية والديمقراطية والتعددية التي تحمي حقوق جميع الطوائف. ولكن دعونا لا نخلط بين التوصل إلى نتيجة سلمية عن طريق التفاوض وبين المراوغة أو عدم اليقين الأخلاقي. لا يمكن أن يكون هناك أي غموض أخلاقي تجاه استخدام الأسلحة الكيميائية، لا سيما ضد المدنيين.

إن هذا اليوم، ٣٠ أيلول/سبتمبر، تذكرة مظلمة بثمان العيش مع الشر. فهو يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاق ميونيخ، الذي تمت فيه التضحية بحرية تشيكوسلوفاكيا لاسترضاء النظام النازي. لقد ادعى المهاندون بأنهم فازوا بالسلام في عصرنا. في الواقع كان تخليهم عن المبادئ كارثة للعالم. إيلي وايزل حائز جائزة نوبل للسلام، وأحد الناجين من محرقة اليهود بعدما سجن في معسكر أوشفيتز، كان أمضى في كلامه عندما قال:

”الحياد يساعد الظالم، ولا يساعد الضحية أبدا. الصمت يشجع الجلاد، ولا يشجع المذبذب أبدا. يجب أن نتدخل في بعض الأحيان. عندما تتعرض حياة البشر للخطر، وعندما تكون كرامة الإنسان في خطر، تنعدم الحدود والحساسيات الوطنية“.

ومتلما نحن غير حياديين أو صامتين حيال الجرائم التي ترتكب ضد الشعب السوري، فإن كندا غير محايدة إزاء حق إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها. لا يمكن أن تكون هناك مساومة على وجود إسرائيل. وفي حين أن الحوار فضيلة،

الهادئ، الذي يوفر فرصا جديدة ومثيرة للاهتمام، أو الاتحاد الأوروبي، حيث تجري مفاوضات بشأن إبرام اتفاق شامل للتجارة الحرة، تعتمد كندا ويعمد الكنديون إلى دعم تحرير السوق. وفي هذه العملية، تزداد الحياة العادية غنى، وتزداد المجتمعات بأسرها قوة.

ويجب ألا يكون السعي لتحقيق الازدهار على حساب التزامنا بالحرية. ويرتبط الازدهار ارتباطا وثيقا بالسلام. وعلى كل حال، فالذين يفتقرون إلى الأمان عادة يفتقرون إلى وسائل إعالة أنفسهم وأسرههم. وتتوفر الفرص الاقتصادية، ما كان بائع فاكهة في تونس ليشعر بالاضطرار لإنهاء حياته سعيا إلى الإحساس بالكرامة الممثل في إعالة أسرته. وما كان لشباب في أفغانستان أن يشعر أبدا بأنه مجبر على الانضمام إلى العناصر الإرهابية ببساطة من أجل تربية أولاده وضمان أن تكون حياتهم أفضل من حياته التي عاشها.

وسأتذكر دائما الفتاة التي تبلغ من العمر سبع سنوات التي التقيتها في مخيم الزعتري للاجئين، في الأردن. اتخذ والداها القرار الصعب بترك وطنهما والبحث عن ملجأ في بلد آخر، متحدين الصعاب لأنهما كانا مدفوعين، شأنهما شأن جميع الآباء والأمهات، بالرغبة في المحافظة على أسرتهما آمنة. سألت الفتاة عن حالها. فأجابت ببساطة والدموع في عينيها: "لا أحب المكان هنا. أود العودة إلى المنزل." كان ذلك موجعا. ويعيش الملايين من الناس نفس الموقف المأساوي في جميع أنحاء العالم - الملايين من أعضاء الأسرة البشرية الذين لا يستطيعون حتى البدء في التفكير في الازدهار حتى تلبى أبسط حاجاتهم، حاجتهم إلى الأمن.

لن نتحقق أبدا الأسرة العالمية الازدهار الذي يمكننا أن نحققه كاملا ما لم نعالج شواغل السلام والأمن التي تقيد الفرص المتاحة للإنسان. الكل لديه مصلحة في الإسهام في الحل، لأن السلام والازدهار يكفلا في نهاية المطاف حرية

الحقيقي. سوف نرحب بالإصلاح وننوّه به، إذا جاء وحينما يأتي. ومن خلال الاختبار التالي سوف نعرف متى حدث الإصلاح الحقيقي: هل حدث تحسن حقيقي، وقابل للقياس، ومادي في حياة الشعب الإيراني وفي أمن العالم؟ لم يحدث بعد. سوف نحكم على النظام استنادا إلى أفعاله ونتائجه.

لقد عقد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا خمس جولات من المفاوضات الرسمية مع إيران في العامين الماضيين. وبينما يقول الجميع إن الاجتماعات كانت مثمرة، تبقى الحقيقة أننا لم نر أي تغيير في أفعال إيران. وما من شيء سيجعل كندا أكثر سعادة في العام المقبل من رؤية تغيير في الطموحات النووية لإيران، وتغيير في سجلها المروع في مجال حقوق الإنسان، ووضع حد لدعمها المادي للإرهاب، بما في ذلك حزب الله.

لقد آن الأوان ليُتقى المجتمع العالمي على العقوبات الصارمة ضد إيران كي يأخذ البلد مسارا مختلفا في برنامجه النووي. إن الشعب الإيراني يريد السلام وهو يعاني مشقة كبيرة بسبب حكومته. وتريد كندا أن يكون الشعب الإيراني قادرا على الوصول إلى حياة مفعمة بالحرية والرخاء.

كيف لنا كأسرة بشرية تحقيق الازدهار والحفاظ عليه؟ نحقق ذلك عن طريق التجارة الحرة في ما بين المجتمعات المفتوحة التي تعمل في إطار قواعد شفافة ومتسقة وعادلة. ولا تزال كندا تنوع أسواقها لأنها دولة تجارية. ونحن نواصل السعي بشدة إلى إبرام اتفاقات تتعلق بالتجارة الحرة مع دول أخرى. وكندا التي تحدها ثلاثة محيطات، ولها ثاني أكبر يابسة في العالم، منفتحة فعليا على العالم. إننا نعمّق العلاقات الاقتصادية القائمة كما نبنى علاقات اقتصادية جديدة. وسواء مع الصين، التي هي الآن ثاني أكبر شريك تجاري لكندا، أو بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث لكندا زيادة هائلة في العلاقات التجارية والاستثمارية، أو تحالف دول المحيط

الجديدة التي تتخذ أشكالا مختلفة، والتهديد الذي تشكله على حرية الفرد.

لقد تحدثت في وقت سابق عن الذكرى السنوية لاتفاق ميونيخ. وما ادعى الموقعون عليه بأنه انتصار للسياسة العملية كان في الواقع استسلام جبان يمثل خيانة لكرامة الإنسان وأدى إلى إفلاس السلام الذي زعم السعي إلى تأمينه. كان من الخطأ حينها الاستهانة بالفاشية واسترضائها تماما كما هو الحال الآن بشأن الاستهانة بتجسيدها الحديث. ولا بد من معارضة التطرف الذي يهين كرامة الإنسان ويسحق حرية الفرد تحت أيديولوجية جامدة.

منذ سنة واحدة، فقد العالم الشاعر الصومالي الكبير محمد حاشي طمّع المعروف باسم "جاربي". وبالرغم من أن قلمه قد أسكت، تبقى الكلمات المهمة. كتب يقول: "وقل لهم هذا: هدفنا هو السلام، كلمة السر بيننا «الحرية»؛ هدفنا المساواة؛ طريقنا، طريق من النور". وبعبارة أخرى، السلام والازدهار والحرية - ثلاث أولويات إنسانية عالمية. مثل ثلاثة مقابض لكوب نشرب منه جميعا، ثلاث قيم يتشاطرها الجنس البشري.

وفي الختام، لا يسعني إلا التفكير في ثلاث فتيات صغيرات، وقلبي يعتصر لدى التفكير فيهن: العروس الطفلة التي قالت: "كان اليوم الذي غادرت فيه المدرسة"؛ الفتاة التي كانت ضحية للاغتصاب والعنف الجنسي، اللاجئة التي قالت: "أريد العودة إلى المنزل فحسب". نحن لسنا هنا لتحقيق نتائج لصالح الحكومات أو القادة السياسيين. نحن هنا لحماية الفتيات الثلاث والدفاع عنهن و ٧ بلايين آخرين من الأسرة البشرية. لتذكر ذلك إذ نشرع في مناقشات لتشكيل جدول أعمال عالمي جديد، والتركيز على من هم في أمس الحاجة.

وأنا على ثقة بأن الجميع هنا يشعر بالشرف العظيم والامتياز في خدمة شعبنا. لكن ذلك لا يخلو من التحدي الكبير

الفرد. ولهذا نحن في حاجة إلى أن تعمل شعوب دول الأمم المتحدة المجتمعة على تعزيز تلك الحرية: التحرر من الظلم، والتحرر من التمييز، وحرية العبادة، وحرية التفكير، وحرية الكلام، وحرية الحب، وحرية العقيدة - حرية أن تكون.

يمكن أن تمارس حرية الإنسان وللأسف، يمكن تقويضها بطرق كثيرة للغاية. يظل الاضطهاد الديني في العديد من الأماكن. منذ اجتماعنا هنا في العام الماضي، شهد العالم تفجيرات المساجد في العراق وباكستان والكنائس الكاثوليكية في تروانجا؛ والهجمات ضد أماكن عبادة الهندوس، والبوذيين والمسلمين في ميانمار وبنغلاديش؛ والاضطهاد الدموي للمسيحيين في سوريا؛ والهجمات على كنائس المسيحيين الأقباط في مصر؛ والهجمات على مسجد وعلى كنيسة كاثوليكية في سري لانكا، واحتجاز زعيم مسلم سري لانكا آزاد سالي، وقتل المصلين الكاثوليكين في نيجيريا؛ واضطهاد النظام الإيراني المتواصل للبهائيين.

افتتحت كندا هذا العام مكتبا للحرية الدينية. وتتمثل ولايته في تعزيز حرية الدين والعقيدة باعتبارهما أولوية للسياسة الخارجية، ومكافحة إخضاع الناس للخوف من جانب الذين يسعون للترويع وتقويض الحق في حرية العبادة في سلام ووثام. نرفض الفكرة المدمرة التي مفادها أن كرامة الإنسان يمكن تقسيمها، أو تجزئتها أو الانتقاص منها. في مجتمع تعددي، من المستحيل حماية بعض حقوق الإنسان وحياته بينما يجري انتهاك حقوق أخرى. وتكمن جذور جميع الحريات في الكرامة المتأصلة في الإنسان.

وسواء كانت المشكلة هي الحرية الدينية، أو الحرية الجنسية، أو الحرية السياسية أو أي حرية أخرى، فإن بعض الناس يتساءلون: ماذا يعني في الأمر؟ ماذا يهمنا في الأحداث التي تجري خارج حدودنا؟ ما يعنينا هو إنسانيتنا المشتركة. همنا هو الكرامة البشرية. فالعديد من الاعتداءات على الكرامة الإنسانية لها جذور مشتركة. أشير إلى أيديولوجية الفاشية

وتؤمن مملكة البحرين إيماناً راسخاً بضرورة الربط بين السلام والتنمية الذي هو مبدأ أفرته كل هيئات الأمم المتحدة منذ عقود، وينبغي تعزيزه وتفعيله على مختلف المستويات، ولذلك حرصت مملكة البحرين على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعملت على تحقيقها باعتبارها أولوية قصوى لخطة التنمية في المملكة.

وقد لاحظنا أنّ تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية (A/68/1) وضعنا أمام صورة حقيقية وواقعية للمشاكل الكونية المتعددة، مما يقتضي إيجاد حلول فعالة لها، خاصة وأنا على أبواب عام ٢٠١٥. ونرى أنّ اختياركم لموضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل" كمحور لهذه الدورة اختياراً صائباً، ويستدعي تضافر الجهود لبلوغ الأهداف المرجوة، والأخذ في الاعتبار بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة، لضمان استدامة التنمية، مع وجود آلية للرصد والمتابعة لجميع توصيات المؤتمرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحقيقاً لمصالح الأجيال المقبلة.

إنّ مملكة البحرين التي تقع في الخليج العربي، تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، والتي هي ملتقى حضارات العالم منذ فجر التاريخ، تعيش دولها الآن مرحلة من أزهى عصورها، في بناء المجتمع القائم على التنمية والعدالة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما جعلها في مقدّمة الدول حسب معايير التنمية البشرية، وذلك وفقاً للتقارير المتعاقبة عاماً بعد عام، التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، نؤكد حرصنا على اتباع نهج التطور المنتظم لتحقيق التقدم والنماء لشعبنا في المنطقة، والاستفادة من التطور الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا

والمسؤولية، يجب علينا جميعاً أن نعمل ونفي بتلك الولاية الفريدة للشعب، لأنه الشعب الذي لا يتوقع أقل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية في مملكة البحرين.

الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة (مملكة البحرين): يسعدني في مستهل كلمتي أن أقدم بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأن أحيي بلدكم الصديق أتتغوا وبربودا. وكلي ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ودرائتكم الواسعة بالشؤون الدولية هما خير ضامن لحسن سير أعمال الدورة ونجاحها، وذلك لما تتمتعون به من كفاءة وخبرة أعرفها شخصياً حق المعرفة.

ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسعادة السيد فوك يرميتش، الرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة، على إدارته لأعمال الدورة السابعة والستين بكل حكمة واقتدار. وأشيد عالياً بالجهود المشكورة لمعالي السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة التي كان لها أكبر الأثر في تطوير الأمم المتحدة والحفاظ على مبادئها، رغم ما نشهده من تحديات متنامية وظروف صعبة. ونؤكد لمعاليه كامل دعمنا وتأييدنا له في تعزيز دور منظمتنا وقدرتها على بناء السلام ومواجهة التحديات الكبرى.

ونود التعبير عن خالص عزائنا لحكومة وشعب باكستان الصديقة لما تعرضت له منطقة جنوب غرب باكستان من زلازل في الآونة الأخيرة، راح ضحيتها مئات من المواطنين، وندعو لهم بالرحمة ولذويهم بالصبر والسلوان. كما ندين العمل الإرهابي الذي استهدف مركزاً تجارياً في نيروبي عاصمة كينيا، وما أدى إليه من وقوع العشرات من الضحايا الأبرياء نتيجة هذا العمل الجبان.

آسيا وغيرها، من أجل القيام بدور فعال في ترسيخ قواعد التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الأمم والشعوب.

وفي هذا الإطار، فإننا نحرص على العمل الجاد نحو الهدف الرئيسي، وهو تجنب البشرية الحروب والتراعات والكوارث. لذلك، نحن ندعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وكفالة تطبيق معايير وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة السلامة النووية. ومن هذه الرؤية، نؤيد جهود مجموعة الخمسة زائدا واحدا مع جمهورية إيران الإسلامية للتوصل إلى حل سريع لملف البرنامج النووي الإيراني، وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما يضمن الاستفادة من ثمار التقدم في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهو حق طبيعي للدول كافة. ونعيد هنا التأكيد على ضرورة عقد المؤتمر الدولي، حول جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، الذي كان من المفترض عقده في عام ٢٠١٢، وذلك وفقا لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٠.

وانسجاما مع المبادئ والأهداف التي نعمل من أجل ترسيخها في إطار التعاون مع الأمم المتحدة، بغية استقرار الأوضاع في المناطق الإقليمية الهامة، فإننا نجدد تأكيدنا على نبد الإرهاب والتطرف والعنف بجميع أشكاله ومظاهره، مهما كانت دوافعه ومبرراته وأيا كان مصدره، وإدانة الأعمال الإرهابية التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين، وضرورة إدراج المنظمات الإرهابية، مثل حزب الله اللبناني، أسوة بغيره من الأحزاب المماثلة، على قائمة الإرهاب الدولي، لما تمارسه من إجرام وإرهاب وترويع للآمنين ونشر للفوضى وعدم الاستقرار.

المعلومات وغيرها من القضايا المرتبطة بالأمن والبيئة والموارد الطبيعية والسكان.

لذلك، فإن منطقتنا التي تُعتبر جزءا حيويا من هذا العالم، تسعى إلى إرساء مفهوم جديد للأمن الإقليمي، يؤكد بالإضافة إلى الاهتمام بالبعد الجغرافي والسياسي للمنطقة، وبالتحالفات القائمة مع الدول الصديقة التي تربطنا بها اتفاقيات تاريخية واستراتيجية، اهتمامه بالأمن الإنساني والغذائي والمائي، من أجل بناء علاقات ترسخ الاستقرار ولغة الحوار البناء وثقافة السلام والصداقة والاحترام المتبادل.

إننا في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، نعمل في إطار ثلاث ركائز استراتيجية مهمة لتعاملنا وتعزيز مسيرتنا وبناء علاقات صحيحة ومستدامة مع جيراننا، وللتعامل مع دول العالم بأسره، والتفاعل مع جميع المستجدات والتحديات. ونعتبر هذه الركائز الثلاث محور السياسة العالمية في عالم اليوم، الذي تسوده ظاهرة العولمة والتعاون المثمر بين الدول. من هنا، فإننا نرى أن الركيزة الأولى هي الشراكة الإقليمية الأمنية بين دولنا بعضها البعض، ومع شركائنا في دول العالم.

ونحن في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نعمل معا من أجل الحفاظ على استقرارنا وأمننا المشترك، في إطار من التنسيق والتعاون والتكامل وصولا إلى الاتحاد المنشود. وتمتد شراكتنا عبر بُعدنا العربي والإسلامي. وهنا في الأمم المتحدة، نواصل هذه الشراكة من أجل صيانة السلم والأمن في العالم، وإيجاد الحلول السياسية والاقتصادية للعديد من المشاكل العالمية، في إطار تعاون دولي متعدد الأطراف، تمتد آفاقه إلى شراكات استراتيجية نسعى إليها، من خلال الحوارات مع القوى السياسية والتجمعات الاقتصادية، مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي، الصين، اليابان، الهند، دول رابطة أمم جنوب شرق

أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وتطلع أيضا إلى لغة جديدة واضحة، وتصريحات إيجابية ومبادرات وأفعال ملموسة من جمهورية إيران الإسلامية، تؤدي إلى إزالة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، بما يساعد على بناء جسور الثقة والتعاون، وقيام علاقات صداقة ودية على أساس حُسن الحوار والمصالح المتبادلة.

أما التحدي الثاني فيتعلق بالقضية الفلسطينية، وضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لها، يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. إن هذا التحدي وجد فرصة مهمة تمثلت في مبادرة السلام العربية، التي طرحها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل - سعود، وأقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، والتي لا تزال متمسكين بها، باعتبارها فرصة ثمينة من أجل إرساء السلام وبناء مستقبل زاهر وآمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأساسا متينا للتعايش والتعاون وحُسن الحوار بين الدول العربية وإسرائيل.

تنطلع إلى تجاوز مرحلة الحروب والعداء، فالعرب المسلمون والمسيحيون واليهود عاشوا قرونا طويلة في هذه المنطقة، ونسجوا تاريخها معا في إطار من التعايش والتسامح القائم على الاحترام المتبادل للعقائد والثقافات والديانات.

إن مبادرة السلام العربية تنص على وتسعى إلى نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة كاملة غير منقوصة أسوة بغيره من شعوب العالم، وتمتد اليد للشعب الإسرائيلي بما توفره له من ضمانات الأمن اللازمة لطمأنته من أي خطر أو تهديد لوجوده. وفي هذا السياق نؤكد دعمنا الكامل لفخامة الرئيس محمود عباس لسعيه الصادق من أجل تحقيق تطورات شعبه فهو من خيرة القادة الذين أنجبتهم أرض فلسطين، ويستحق منا الدعم والمساندة في كل خطواته تجاه تحقيق السلام المنشود.

لقد آلينا على أنفسنا أن نعمل من أجل السلام والتعاون والأمن لدولنا، في إطار المنظومات الإقليمية والعالمية، بالمشاركة في العمل مع حلفائنا من الدول الصديقة، لتأمين حرية الملاحة في الخليج العربي، وحماية السفن التجارية من أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي ومنطقة القرن الأفريقي وخليج عدن، إضافة إلى المساهمة في حفظ السلام وإعادة الاستقرار في أفغانستان.

ونقف أيضا جنبا إلى جنب مع جمهورية مصر العربية الشقيقة، ونساندها في جهودها لتحقيق أمنها واستقرارها، وحققها في الدفاع عن مصالحها الحيوية، وتنفيذ خارطة الطريق التي تقودها إلى برّ الأمان، والتي تتضمن خطوات واضحة لتحقيق تطورات الشعب المصري، تشارك فيها جميع القوى السياسية، بما يؤكد دورها الرائد في منطقة الشرق الأوسط.

كما نجدد موقفنا المبدئي والثابت المتضامن مع المملكة المغربية الشقيقة، بأهمية وحدة التراب المغربي، وحل مشكلة الصحراء الغربية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أما الركيزة الثانية فهي الإصرار على التمسك بمبادئ حُسن الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية والتعايش السلمي. ونحرص في الوقت نفسه على التطبيق الفعلي لهذه المبادئ في التعامل مع التحديات التي تواجهها، وتحويلها إلى فرص تساعد على إبعاد المنطقة عن التوترات والتهديدات وعدم الاستقرار.

وأول هذه التحديات هو ضرورة وقف تدخل إيران في شؤون دول المنطقة، وإنهاء احتلالها للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وهي طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، والتجاوب مع المساعي المتكررة من جانب الإمارات العربية المتحدة، الداعية إلى تسوية عادلة لهذه القضية، إنا عبر المفاوضات المباشرة الجادة بين البلدين،

مجهودات فكرية، ورؤى سياسية وتنظيمية هائلة لبناء دولة المؤسسات التي توفر الفرص لكل أبنائها الموهوبين وابتكاراتهم وحضورهم القوي ودورهم كمواطنين فاعلين في عالمنا المعاصر. بما حصن بلادنا من التعرض لأي توترات أو صراعات طائفية على نحو ما هو حاصل في دول أخرى في المنطقة، رغم ما تتعرض له بلادنا من أعمال عنف تقوم بها جماعات إرهابية متطرفة مستهدفة رجال الأمن والأجانب المقيمين بهدف الترويع، وإثارة الفرقة، وإحداث الفتنة، وتخريب الاقتصاد الوطني والتنمية والتي يتم التعامل معها في إطار القانون والقضاء العادل الذي يحمي حقوق الجميع.

إيماننا منا بدور الإنسان البحريني بالمشاركة في بناء مجتمعه وتطويره، نحرص على التعاون الفعال مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية وبخاصة منظمات حقوق الإنسان في إطار من الحوار المتواصل القائم على تبادل الخبرات والتجارب والآراء بروح التعاون بعيداً عن أي مواجهة لأننا طرف واحد أمام قضية واحدة نؤمن بها جميعاً وهي العمل على دعم واحترام وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار جاءت المبادرة التاريخية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي وافقت عليها القمة العربية في آذار/مارس ٢٠١٣، المعقودة في دولة قطر الشقيقة، استجابةً لتطلعات الشعوب العربية لتمثل نقلة نوعية في المنطقة، تأكيداً لمبدأ سيادة القانون، وأسوةً بما هو معمول به في المحاكم المماثلة في المناطق الأخرى من العالم، ولتضع هذه المحكمة لأول مرة في التاريخ العربي الحديث الأسس الثابتة لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

وفي هذا السياق حققت مملكة البحرين إنجازات ملموسة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، ومنها: إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وإنشاء الصندوق الوطني لتعويض المتضررين والأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية التي تعمل

نؤكد اليوم دعمنا للجهود الحثيثة والصادقة التي يقوم بها السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في استئناف مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل للتوصل إلى حل نهائي على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما يتم الاتفاق عليه من تبادل بين الطرفين. وتطلع إلى وقف أعمال القمع التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عن غزة ووقف بناء المستوطنات، ومرحبين بموقف الاتحاد الأوروبي الصحيح بعدم الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووقف التعامل معها.

أما الركيزة الثالثة فهي تحقيق تطلعات شعوبنا، وفي مقدمة تلك التطلعات رفع مستوى المعيشة، وتحقيق الأمن والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان من خلال إرساء مبادئ التعددية والديمقراطية والمشاركة بين الجميع عبر الحوار المتواصل. بما يراعي القيم الحضارية ومراحل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

حرصت قيادة مملكة البحرين عبر تاريخها الحديث الذي يمتد لأكثر من قرنين من الزمان على التفاعل والحوار مع أبناء شعبها والتجاوب مع تطلعاتهم في كل مرحلة ومتطلباتها بكل شفافية والتزام. ومنذ تولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد سدة الحكم، تواصلت المملكة نهجها الثابت في إرساء دعائم الدولة الوطنية الحديثة المستقلة ذات السيادة والقائمة على أهداف الاستدامة والتنافسية، والعدالة والإصلاحات الدستورية والتشريعية التي شملت جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق، وتعزيز دور المرأة من أجل بناء المجتمع المتكامل بقيمه وتراثه وحضارته وإنجازاته التي تحققت نتاج لحكم رشيد رعى وساند

شاهد ومئات الآلاف من المصابين وبلغ الملايين ما بين لاجئ ومشرد ونازح.

لن أطيل عليكم ولكن، أود التأكيد على أن مملكة البحرين انطلاقاً من مسؤولياتها الدولية تحرص على القيام بدورها الفاعل بكل أمانة وإخلاص ومسؤولية في تحقيق التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية مع الأسرة الدولية. وتتطلع البحرين دائماً إلى غد أفضل وأكثر إشراقاً، غد يحقق كرامة الإنسان كفرد، وحرياته الأساسية ويحمي حقوقه العادلة، ويحافظ عليها. وترفض مملكة البحرين الصراعات والحروب، وتحرص على علاقات ودية مع مختلف دول العالم، في إطار احترام مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إعمالاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد وليد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد جون آش، رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. يطيب لي أن أهنتكم وبلدكم الصديق أتتبعوا وبربوا على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، وان أتمنى لكم النجاح والتوفيق في قيادة أعمالنا، بما يعزز الدور الرئيسي للجمعية العامة الهام والمحايد الذي اضطلع به سلفكم وجنب به رئاسة الجمعية الانخراط في أجندات سياسية خاصة.

في مثل هذا اليوم من العام الماضي وقفت على نفس هذا المنبر (انظر A/67/PV.19) وكان عالمنا يواجه أحداثاً كثيرة عصفت به وبدوله. لقد كان يحدونا الأمل في أن يتغير المشهد إلى الأفضل في هذا العام. إلا أننا للأسف ما زلنا في نفس المكان بل وأسوأ أحياناً في بعض بقاع الأرض. فما زالت دول عديدة تواجه أزمات سياسية واقتصادية ومالية تتجاوز قدرتها على مواجهتها منفردة.

بوصفها جهازاً مستقلاً ضمن قوانين المملكة والمعايير المهنية للعمل الشرطي المنصوص عليها في مدونة سلوك الشرطة في مملكة البحرين.

استجابة لتطلعات الشعوب العربية، لم تدخر دول مجلس التعاون وسعاً في العمل من أجل تحقيق السلام والأمن وإعادة الاستقرار للدول العربية الشقيقة التي واجهت تحديات جسيمة في الفترة الأخيرة. وفي هذا السياق، جاءت المبادرة الخليجية وما أدت إليه من حوار للتوافق الوطني في الجمهورية اليمنية الشقيقة لإيجاد حل سلمي للأزمة. بما يحقق آمال وتطلعات الشعب اليمني الشقيق، ويثبت الأمن والاستقرار في ربوعه.

حرصاً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استقرار الأوضاع في الجمهورية العربية السورية وذلك انطلاقاً من الاعتراف بحق الشعب السوري في اختيار نظامه السياسي، نؤيد التحرك الدبلوماسي الراهن لتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية لدى النظام السوري وما تم التوصل إليه من اتفاقات في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ونرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الذي يدعو كافة الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة تكفل معالجة الأزمة السورية وتدابيرها، وينبغي تنفيذ الفقرتين ١٦ و ١٧ من ذلك القرار والمتعلقين بالمرحلة الانتقالية وتنفيذ بيان جنيف، الذي من وجهة نظرنا يجب أن يُستكمل بعملية سياسية متكاملة تحقق للشعب السوري الشقيق تطلعاته وآماله في إرساء الديمقراطية والتعددية السياسية، وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياتهما لاتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف ما يتعرض له الشعب السوري من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ووضع حد لجرائم الإبادة التي يتعرض لها بمختلف الأسلحة الفتاكة والتي وصل ضحاياها إلى أكثر من مائة ألف

القلوب عمت الشاشات لكن عمت عنها الضمائر. في بلادي، سيدي الرئيس، من تشوى رؤوسهم من المدنيين الأبرياء على النار فقط لأنهم يخالفون تنظيم القاعدة بفكره المتطرف وأرائه المنحرفة. في بلادي، أيها السيدات والسادة، من قطع الناس وهم أحياء وأرسل أشلاءهم إلى ذويهم، فقط لأنهم يدافعون عن سوريا واحدة وموحدة وعلمانية.

في بلادي من ينتهك يوماً حقوق الإنسان في عيشه وحياته وعقائده الدينية وانتماءاته السياسية. فكل من لا ينتمي إلى هذا الفكر الظلامي التكفيري مقتول أو مذبح أو أخذت نساؤهم سبايا باسم مفاهيم منحرفة للدين ولا تمت إلى الإسلام بصلة.

لا حرب أهلية لدينا، أيها السادة؛ لدينا حرب ضد الإرهاب، الذي لا يعرف قيمة ولا عدلاً ولا مساواة ولا حقوقاً ولا تشريعات. إن مواجهة الإرهاب في بلادي تقتضي من الأسرة الدولية اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لارغام تلك الدول التي باتت معروفة وتمول وتسليح وتدريب وتوفر ملاذاً ومعبراً آمناً للإرهابيين القادمين من مختلف دول العالم. هذه الدول يجب أن تتوقف عن ارتكاب هذه الجرائم فوراً، وذلك استناداً إلى ما نصت عليه القرارات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وأهمها قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن هذه المدينة، نيويورك، وأهلها، ذاقوا بشاعة الإرهاب واحترقوا بنار تطرفه ودمويته، كما نعانينه نحن الآن في سوريا. فكيف يمكن لدول أصابها ما يصيبنا الآن أن تدعي أنها تحارب الإرهاب في كل بقاع الأرض وتدعمه في بلادي؟ إن مفهوم المسلحين المعتدلين والمسلحين المتطرفين أصبح مزحة سمجة لا معنى لها على الإطلاق. فالإرهاب إرهاب، ولا يمكن تصنيفه بإرهاب معتدل وإرهاب متطرف. وأنا أسألكم، ماذا تسمون من يأسر الأطفال ويبيعهم ويبيع أعضائهم خارج البلاد؟ ماذا تصفون من يجند الأطفال ويمنعهم من الذهاب إلى المدارس

وفيما انتظرت شعوب العالم رؤية جهود دولية فاعلة للتغلب على تلك الأزمات، فإن ما أراه اليوم يشير إلى تفاقم المشاكل وازديادها، حيث تصاعدت نزعة الهيمنة والتسلط على مقدرات الشعوب، بما يناقض بشكل صارخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وبدلاً من تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، استمرت دول معروفة بانتهاج سياسات عدوانية تجاه دول بعينها، حيث ازداد النفاق السياسي بالتدخل في شؤون الدول الداخلية تحت ذريعة التدخل الإنساني أو مسؤولية الحماية.

وعندما لم تنفع هذه السياسة في بعض الدول، بما فيها بلدي سوريا، كشفت هذه الدول عن وجهها الحقيقي ولوحت بالعدوان العسكري السافر، بعيداً عن ولاية مجلس الأمن وحتى عن أي توافق دولي، بعد أن فرضت إجراءات اقتصادية أحادية الجانب تفتقد أي أساس أخلاقي أو قانوني، ناهيك عن سياسات مشبوهة ترمي إلى نشر الفتنة والاضطرابات في بنية مجتمعات وطنية متداخلة ومتآخية عاشت مئات السنين في وئام ووحدانية وتوافق وتفاهم. والأسوأ من ذلك أن دولاً شنت حروباً مدمرة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في الوقت الذي تقوم فيه، هي نفسها، بدعم الإرهاب في بلدي ضاربة عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة وكل القيم الإنسانية والأخلاقية.

وهنا مرة أخرى أسأل عما سألته العام الماضي، هل كان التوافق الدولي حول مكافحة الإرهاب التزاماً جدياً أخذته دول هذه المنظمة على عاتقها، أم كان حبراً على ورق تكتبه وتعمل بعض الدول بعكسه؟

إن ما يجري في بلادي بات واضحاً للقاصي والداني، إلا أن بعض الدول لا تريد أن ترى أو تسمع أن تنظيم القاعدة الدولي، أخطر التنظيمات الإرهابية في العالم بأذرعته المتعددة كجبهة النصرة ودولة العراق والشام الإسلامية ولواء الإسلام وغيرها، هو من يقاتل على أرض سوريا. إن مشاهد القتل والذبح وأكل

يتوقف عن كل الممارسات والسياسات العدائية ضد سوريا وليتجه إلى جنيف دون شروط. ولأن الشعوب هي التي تقرر مصيرها، فإن الشعب السوري هو المخول الوحيد في اختيار قيادته ومثليه ومستقبله وشكل دولته التي تتسع لكل فئات وأطياف الشعب السوري. بمن فيهم من غرر به وأخطأ الطريق.

إننا لا نراهن على أي جهة أو طرف سوى ذلك الشعب السوري المصمم بكل مكوناته على رفض كل أشكال التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية وهزيمة دعاة مشروع الطائفية والتطرف والإرهاب لأن الارتباط وثيق في بلدي بين سياسات الدولة وتطلعات الشعب. وتبقى صناديق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة هي الحل الوحيد لمعرفة خيارات الشعب السوري في تقرير مستقبله بعيدا عن الضغوط الإرهابية والإملاءات الأجنبية.

هناك من لا يريد الحل السياسي ويتجه دائما للعدوان، إما مباشرة أو عن طريق عملائه على الأرض. وهذا ما يحصل في سوريا. قلت لقد التزمت سوريا الحل السياسي لكن هذا لا يعني أن التزامنا بالحل السياسي هو أن نترك الإرهاب يضرب المواطنين الآمنين ولا يعني أن نرى مساجدنا وكنائسنا تُهدم كما حصل في حمص وحلب، والآن معلولا التي ما زال أهلها يتكلمون بلغة السيد المسيح عليه السلام. وما يحصل للكنائس والمساجد يحصل لكل الإرث الحضاري التاريخي لسوريا والإنسانية.

هل يعرف ممثلو الدول في هذا التجمع العالمي الموقر أن إرهابيين من أكثر من ٨٣ دولة يمارسون قتل شعبنا وجيشنا تحت نداء الجهاد التكفيري العالمي؟ وفي مواجهة ذلك، هل يحق للبعض أن يطالب الدولة السورية بتجاهل مسؤولياتها الدستورية في حماية مواطنيها والحفاظ على وحدة بلدهم وسيادته واستقراره؟ إن الحرب على الإرهاب ليست حرب سوريا فقط. فهؤلاء الإرهابيون سيعودون يوما ما إلى الدول

ويدرهم بدلا من ذلك على القنص والقتل؟ وما توصيفكم لمن يزرع في بلادي فتاوى منحرفة كجهاد النكاح و جهاد المحارم؟

نحن من تعرض للقصف بالغازات السامة في خان العسل، ونحن من طلبنا لجنة التحقيق وطالبنا بان يكون ضمن صلاحياتها تحديد من قام باستخدام السلاح الكيميائي. والولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها فرنسا وبريطانيا هم من عرقلوا ذلك وأصروا حينها على حصر مهام اللجنة بتحديد استخدام الكيميائي من عدمه فقط. انتظرت سوريا خمسة أشهر لحضور اللجنة، وعندما حضرت تم سحبها قبل انجاز عملها في وقت بدأت فيه دول بقرع طبول الحرب على سوريا.

لقد وافقت بلادي على المبادرة التي أطلقها، مشكورا، الرئيس فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية. وهي إذ انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام لهذه الأسلحة. وفي الوقت نفسه، تضع العالم أمام مسؤولياته في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن سوريا معروفة بالوفاء بتعهداتها والتزاماتها. وانطلاقا من ذلك، فإنني أؤكد التزام سوريا بتنفيذ أحكام الاتفاقية كاملة، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، باعتبارها دولة طرفا في الاتفاقية.

لكن التحدي الذي يواجه الجميع الآن هو هل سيلتزم من يمد الإرهابيين بهذا النوع من السلاح وغيره بالتوقف عن ذلك فورا لأن الإرهابيين في بلادي يحصلون على السلاح الكيميائي من دول باتت معروفة للجميع، إقليمية وغربية. وهم من يطلقون الغازات السامة على جنودنا وعلى المدنيين العزل.

إن وقف السياسات العدوانية تجاه سوريا هو أول الطريق الصحيح للحل في بلادي. فأى كلام عن حل سياسي في ظل استمرار دعم الإرهاب تسليحا وتمويلا وتدريبيا هو مجرد وهم وتضليل. إن من يريد حلا سياسيا في سوريا، وخاصة أن سوريا أعلنت مرارا وتكرارا أنها مع الحل السياسي، يجب أن

والمشروعة للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

بعد انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تجدد بلادي دعوتها المجتمع الدولي للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وتُذكر في هذا الإطار بالمبادرة التي طرحتها نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتها في مجلس الأمن وتدعو المجلس إلى اعتمادها وتؤكد سوريا أن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقيق من دون انضمام إسرائيل، القوة النووية الوحيدة في المنطقة، إلى كافة معاهدات حظر هذه الأسلحة وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تؤكد في ذات الوقت على ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية. وتدين سوريا استمرار الولايات المتحدة وإسرائيل في عرقلة عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

تدعو بلادي الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها إلى الامتناع عن تبني إجراءات اقتصادية أحادية غير أخلاقية تنافي قواعد القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة. وانطلاقاً من ذلك، فإننا ندعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود. كما نجدد دعوتنا إلى رفع ووقف كافة الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على سوريا وشعوب دول أخرى مثل فترويل وبيلاروس وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من السير بشعوب العالم نحو مستقبل أفضل يحقق طموحات تلك الشعوب في العيش الكريم والتنمية والاكتفاء الغذائي بعيداً

التي جاؤوا منها وعندها لن تكون أية دولة في العالم في منأى عن هذا الإرهاب الذي لا يعرف حدوداً ولا جغرافياً.

لقد نتج عن الأحداث في سوريا تزايد الاحتياجات الإنسانية في العديد من القطاعات الأساسية وأدت العقوبات الأحادية اللاأخلاقية واللاإنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين في وقت تقوم فيه حكومة بلادي بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، في إطار خطة الاستجابة، بالعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وبشكل خاص الذين اضطروا لترك بيوتهم والتزوج عنها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الكثير من أبناء الوطن أُجبروا على اللجوء إلى بعض دول الجوار من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة في المناطق الحدودية. ومما يؤسف له أن هؤلاء المهجرين وُضعوا في بعض الدول في معسكرات للتدريب على السلاح أو في ما يشبه أماكن الاعتقال. وأناشد، من على هذا المنبر، المواطنين السوريين العودة إلى مدتهم وقراهم حيث تضمن الدولة عودتهم الآمنة وحياتهم الكريمة بعيداً عما يعانونه في هذه المخيمات من أوضاع لاإنسانية. وأود أن أؤكد لكم استعدادنا لبذل أقصى الجهود لإيصال مساعدات المنظمات الدولية إلى جميع المواطنين السوريين دون تمييز أينما كانوا بما يتوافق مع القرار ١٨٢/٤٦ وفي إطار احترام السيادة السورية.

إن ما يجري في بلادي لا يجعلنا نضيع بوصلتنا الأساس، وهي فلسطين والجولان. وعليه، فإن الجمهورية العربية السورية تؤكد تمسكها بحقها الطبيعي في استعادة الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ ورفضها لكافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والجغرافية والديمقراطية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). وتجدد سوريا دعمها للحقوق الثابتة

نرفض استخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وبلدنا مقتنع بأن الحلول القائمة على استخدام القوة مآلها الفشل. حيث أنها لا تقضي على أسباب الصراعات ولا تؤدي إلى تهيئة الظروف لاستجابات ملائمة للعديد من المشاكل الناجمة عن العمل العسكري. لذلك، تكمن الرغبة في إيجاد حل لكل الحالات بالوسائل والسبل السلمية والسياسية والدبلوماسية في صلب السياسات التي تنتهجها تركمانستان، وتعتبرها الموارد المشروعة الرئيسية المتاحة في إطار الأمم المتحدة. ويستند هذا النهج إلى هدفنا المشترك لإقامة عالم خال من الصراعات.

خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، أطلق رئيس تركمانستان مبادرة تهدف إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن إعطاء الأولوية للسبل والوسائل السياسية والدبلوماسية لمواجهة التحديات الدولية. وقد أصبح اليوم وضع هذه الوثيقة على رأس الأولويات. من ثم، تؤكد تركمانستان رغبتها الكبيرة في إجراء مناقشة هادفة بشأن هذه المبادرة مع جميع الدول الأعضاء المهمة. ونحن مقتنعون بأن اعتماد مثل هذا الإعلان من شأنه أن يساعد على توسيع وتعزيز الأساس القانوني لعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول القضايا المتعلقة بالسلام والاستقرار والأمن.

وتدعو الحالات الصعبة التي تتكشف في عالم اليوم لاعتماد الأمم المتحدة لنهج مسؤول ومدروس وفعلي وفعال. ويرتبط ذلك أيضا مباشرة بالتحديات الهامة المتعلقة بترع السلاح. وتثبت حكومتي من خلال اضطلاعها بدور نشط في الحوار المتعدد الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح، التزامها الراسخ بالامتنال للمعايير الدولية الأساسية التي تنظم عملية نزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال اتخاذ إجراءات عملية. ومن خلال اتباع مسار العمل هذا،

عن كافة أشكال التوتر والمواجهة والحروب إعمالا لما أرساه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ ومقاصد سعت إلى الحفاظ على سيادة الدول والمساواة بينها في الحقوق والواجبات.

وفي هذا الصدد، تعبر بلادي عن ارتياحها لجهود الولايات المتحدة وإيران من أجل ردم هوة عدم الثقة بين البلدين، آمين أن ينعكس ذلك إيجابا على استقرار العلاقات الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد راشد ميريدوف، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): إسمحوا لي في البداية، أن أعرب عن خالص امتناننا، لما حظينا به من شرف مخاطبة الجمعية العامة من على هذا المنبر. وأحمل لكم تحيات فخامة السيد غوربانغولي بيرديموحامدوف، رئيس تركمانستان، الذي يتمنى للجمعية العامة كل النجاح خلال هذه الدورة. كما أهنئ السيد جون وليام آش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأتمنى له كل التوفيق في أداء مهامه المقبلة. وأود أيضا أن أشكر السيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، على مهارته وفعاليته في هذا المنصب.

تعتبر تركمانستان هذه الدورة مرحلة مهمة في عملية توطيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز السلام العالمي وتحقيق الاستقرار والأمن عن طريق اتخاذ قرارات هادفة في مجال التنمية المستدامة ومواجهة التحديات والتحديات الناشئة. ونحن نعتقد أن الالتزام الصارم بمبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة، شرط أساسي لضمان تحقيق السلام والاستقرار الاستراتيجي في الأجل الطويل.

وانطلاقا من هذا الاعتقاد، تلتزم تركمانستان بانتهاج سياسة ثابتة وحازمة لإحلال السلام وإرساء حسن الحوار وتعزيز الفعال لعمليات بناء السلام. ومن حيث المبدأ، فإننا

وضع نُهج قائمة على توافق الآراء لإيجاد حلول لأهم القضايا المتعلقة بتطور آسيا الوسطى والمناطق المجاورة لها في الحاضر والمستقبل. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنتدى أن يصبح أساساً لإنشاء مجلس استشاري من رؤساء دول آسيا الوسطى. ونحن مقتنعون بأن وضع صيغ جديدة للتفاعل السياسي بين الدول في المنطقة، إلى جانب أداء الهياكل الإقليمية للأمم المتحدة لوظائفها بصورة فعالة، سيوفر أساساً واستقراراً موثوقين لمجمل بنية العلاقات بين الدول في آسيا الوسطى.

و تحقيق أهداف الأمن الشامل والعالمي سيعتمد إلى حد كبير على تحقيق الأمن في مجال الطاقة. وفضلاً عن ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف هو أحد أهم المكونات لاقتصاد عالمي مستقر، ويحميه من التشوهات والاختلالات. وفي هذا الصدد، فإن تطوير آلية دولية توفر مجموعة من الضمانات بشأن إمدادات الطاقة العالمية يعد مهمة ذات أهمية بالغة. ومن الضروري أيضاً التشديد على أهمية العمل المشترك والجهود المنسقة لجميع الدول الأعضاء بهدف تطوير واعتماد نُهج وطيدة لحل قضايا أمن الطاقة.

وقيام الأمم المتحدة بإنشاء مجموعة شاملة جديدة من أدوات القانون الدولي يعتبر عنصراً رئيسياً في هذه العملية التي نرى أنها ينبغي أن تتكون من العناصر الرئيسية الثلاثة التالية: وثيقة متعددة الأطراف للأمم المتحدة توفر الأساس القانوني للعلاقات في مجال الإمدادات العالمية لموارد الطاقة؛ وهيكلي تابع للأمم المتحدة يكفل تنفيذ الأحكام الواردة في الوثيقة المذكورة آنفاً؛ وقاعدة بيانات دولية مصممة لجمع وتحليل البيانات بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية التي تقطعها الدول المشاركة على نفسها.

ومن المعروف أنه في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٦٧/٢٦٣، المقدم بناء على مبادرة من رئيس تركمانستان، وعنوانه "المرور العابر الموثوق

ومع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تنشيط المناقشة والنظر بجدية في قضايا نزع السلاح، تقترح تركمانستان أن يعقد في عام ٢٠١٤ اجتماع دولي رفيع المستوى بشأن قضايا نزع السلاح. ونحن على استعداد لتهيئة جميع الظروف اللازمة وتوفير البنية التحتية المناسبة لهذا الاجتماع في عاصمتنا.

في الوقت الحاضر، تعد المشاكل المتصلة بتعزيز السلام والاستقرار، وضمان استقرار البلدان والدول، من بين المواضيع الأكثر أهمية في السياسة بشكل عام. وسوف يعتمد حلها في المقام الأول على إرساء التعاون الدولي، وتفعيله القانوني والتنظيمي بشكل فعال. وفي هذا السياق، فإننا نحث الجمعية العامة خلال هذه الدورة على الشروع في النظر في القضايا المتعلقة بتحسين مختلف أشكال التفاعل المتعدد الأطراف، الذي يمكن أن يكون بمثابة منبر سياسي لاتخاذ قرارات مقبولة للأطراف، فيما يخص المسائل الإقليمية والدولية الملحة المتعلقة بالسياسة العامة.

وتجدر الإشارة في ذلك الصدد إلى أن الأمم المتحدة تحقق غرضها. على سبيل المثال، أصبح إنشاء مراكز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية في مناطق مختلفة من العالم، يمثل شكلاً فعالاً للغاية من أشكال العمل المشترك لتعزيز الأمن، ومنع نشوب الصراعات والقضاء على أسبابها الرئيسية. ومن المعروف جيداً بأن أول مركز من هذا القبيل وهو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، ومقره عشق أباد. قد افتتح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. في رأينا، يتعين وينبغي تكرار تجربة وضع آليات وإنشاء مؤسسات جديدة، بهدف إنشاء نظام تفاعل دولي على المستويين العالمي والإقليمي.

مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تعزيز فعالية الاتصال بين الدول على المستوى الإقليمي، أطلقت تركمانستان منتدى السلام والتعاون، الذي يهدف إلى إنشاء آلية دائمة للحوار السياسي في آسيا الوسطى. ونعتقد بأن المنتدى سوف يسهم في

حكومة تركمانستان والاتحاد الدولي للنقل على الطرق. وتركز ذلك الحدث على البحث عن حلول فعالة فيما يتعلق بإنشاء هيكل عصري ومتنوع وآمن للنقل في جميع أنحاء العالم. ونرى أنه من الضروري مواصلة الحوار المتعدد الأطراف بشأن قضايا النقل الذي بدأ خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تود تركمانستان أن تتقدم باقتراح لاستضافة مؤتمر دولي يعقد في عام ٢٠١٤ في عشق آباد بشأن دور النقل وممرات العبور في ضمان التعاون والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي.

وفيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نرى أن الاهتمام الأكبر ينبغي أن ينصب على النهوض بالمصالح الاقتصادية للدول، مع الحفاظ على توازن إيكولوجي مناسب ومنع الإضرار بالبيئة. وهذا، بدوره، يعني استخدام أحدث التكنولوجيات البيئية وتطوير حلول إبداعية من أجل صون البيئة. ولذلك، فإن الحفاظ على المكون البيئي المهم في الحيز الاقتصادي العالمي أضحى جزءاً أساسياً لضمان فعاليته.

ونقدر تقديراً عالياً الجهود التي يبذلها الأمين العام، والإجراءات المتعاقبة التي اتخذها المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن وكانكون وحلال المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المعقود في ديربان، والذي وضع الأسس لبلورة قرارات شاملة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإننا نتطلع إلى استمرار حوار دولي بناء بشأن هذا الموضوع خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية. ونؤمن بضرورة أن تتضافر جهودنا في هذا المجال على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية، مع تنسيق جهود الدول مع جهود الأمم المتحدة بشكل فعال.

به والمستقر للطاقة ودوره في كفاءة التنمية المستدامة والتعاون الدولي“. وتكمن أهمية تلك الوثيقة في المقام الأول في أنها تمثل أساس الشراكة العالمية في مجال الطاقة، حيث تراعي مصالح الدول المنتجة ودول العبور والدول المستهلكة لموارد الطاقة.

ووفقاً لروح ونص هذا القرار، يقترح بلدي على الدول الأعضاء أن يتم خلال الدورة الحالية للجمعية إنشاء فريق دولي من الخبراء لتطوير آلية جديدة لأمن الطاقة. وتحقيقاً لذلك، تقترح حكومة تركمانستان عقد اجتماع دولي للخبراء في عام ٢٠١٤ بشأن ذلك الموضوع. ونحن مستعدون للتعاون بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تنظيم هذا المنتدى وعقدته.

وفي الوقت الحالي، يتوقف حل قضايا الأمن والتنمية المستدامة إلى حد كبير على مستوى التعاون الدولي في مجالي النقل والاتصالات الهامين. والإمكانات الجغرافية - الاقتصادية لطرق النقل والعبور الجديدة في العالم تكتسي أهمية كبيرة. فهذه الطرق تشمل مسافات شاسعة وموارد بشرية هائلة وتجذب استثمارات كبيرة. وكل هذا يوفر فرصاً لتحويل قطاع النقل إلى أحد أهم عوامل التنمية المستدامة.

وتركمانستان تؤمن أن هيكل النقل في القرن الحادي والعشرين يوفر إطاراً للتكامل، من خلال تضافر الجهود المشتركة للمناطق وتجميع الموارد والإمكانات الصناعية والقدرات البشرية. ونحن على يقين بأن المستقبل هو لتطور منظومة مشتركة للنقل والاتصالات، تشمل المراكز الدولية والإقليمية الرئيسية للنقل البحري والطرق البرية والسكك الحديدية والنقل الجوي، على أن يتحقق الحد الأقصى من التكامل مع استخدام كل منها بحسب مزاياه الخاصة.

والتنفيذ العملي لتلك الفكرة أضحى موضوع حدث رفيع المستوى بشأن الطرائق والترابط وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ونظمتها

اللاجئين في العالم الإسلامي، المعقود في عشق آباد في أيار/ مايو ٢٠١٢، نرى من الضروري تطوير حلول طويلة الأجل لهذه المشاكل، على أساس قواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً. وبغرض مناقشة تلك المسائل، فإننا مستعدون لأن نستضيف في تركمانستان في عام ٢٠١٤ حدثاً رفيع المستوى بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين.

اليوم إذ تناقش الدول الأعضاء بنشاط دور ومكانة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، تعلن تركمانستان أن التعاون البناء والمتعدد الأطراف مع الأمم المتحدة يأتي على رأس أولويات استراتيجيتها للسياسة الخارجية. ونرى في ذلك الصدد، أن الأمم المتحدة على وجه التحديد، هي المنظمة الدولية العالمية الرئيسية المنوط بها اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتنمية العالمية والسلام والأمن الشاملين. ومنذ إنشائها، أثبتت الأمم المتحدة أهمية دورها بوصفها الأساس الذي يستند إليه نظام الاستقرار الدولي بأسره، من خلال الآليات المعنية بضمان تحقيق العدالة وحل المشاكل الدولية المعقدة.

وبالمثل، فإننا نتشاطر الرأي القائل اليوم بتعظيم أهمية توفير زخم جديد للمنظمة في ضوء الحقائق المتغيرة بسرعة في عالمنا المعاصر. وعليه، تؤيد تركمانستان تعزيز وتوسيع دور الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

ونحن على اقتناع راسخ بأنه يجب أن يظل القانون الدولي، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة القائم على السلام والمساواة في الحقوق واحترام الأمم، بما في ذلك احترام حقوقها وسيادتها، الأساس الذي يقوم عليه النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية سلطنة عمان.

وتركمانستان، إذ تأخذ بعين الاعتبار الجوانب العديدة التي ينطوي عليها تغير المناخ، فإنها تود أن تؤكد في دورة الجمعية العامة هذه أنها مستعدة للإسهام في تعزيز دور الآليات الدولية المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الآثار السلبية الناشئة عن تغير المناخ عالمياً. ونشير بشكل خاص إلى ضرورة تعزيز تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، فإننا مستعدون لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ٢٠١٤ في تركمانستان.

بالإضافة إلى ذلك، يود بلدي طرح مبادرة ترمي لإنشاء كيان متخصص، أو مركز دون إقليمي للتكنولوجيات المتعلقة بتغير المناخ في وسط آسيا وحوض بحر قزوين. ونرى أن هذا الكيان من شأنه أن يساعد البلدان في المنطقتين على تعزيز تفاعلها في مجال الأمن البيئي ويسهم في التنسيق الفعال للجهود الإقليمية في هذا الميدان.

ولا يمكن التصدي للتحديات التي يواجهها مجتمع الأمم في مجال الأمن والتنمية المستدامة ما لم نجد حلاً للقضايا الإنسانية على الصعيد الدولي. ونشير بشكل خاص إلى المشكلة العالمية الخطيرة المتمثلة في مصير اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وكعضو دائم العضوية في اللجنة التنفيذية لبرنامج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، فقد تراكمت لدى تركمانستان خبرات قيمة في حل مشاكل الأشخاص الذين أجزروا على مغادرة أوطانهم. وبالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، نقترح تعريف جميع الأطراف المعنية بالجهود العملية التي تضطلع بها تركمانستان في منح المواطنة للاجئين والأشخاص عديمي الجنسية.

وفي هذا السياق، قد يكون من المستصوب العمل بصورة مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية لتطوير برنامج اجتماعي مناسب. وعلاوة على ذلك، وإذ نضع في الحسبان نتائج المؤتمر الوزاري الدولي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن

ومن خلال التعاون بين الجميع بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

إن الأحداث التي شهدتها عدد من دول منطقة الشرق الأوسط مؤخرا إنما أتت بدوافع حقيقية في ضوء الصعوبات التي تواجهها شعوب المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نظرا لتراجع قدرة الأجهزة الحكومية في تلك الدول على الاستجابة الكاملة لاحتياجاتها ومتطلباتها. وعلى الرغم من الخسائر في الأرواح والممتلكات التي لحقت بتلك الدول إلا أن الانفراج الحاصل في التوجه نحو الاستقرار وإعادة ترتيب اقتصاديات هذه الدول هو أمر يتطلب تضافر الجهود ويستحق الدعم والتأييد.

إن بلدي يرحب بالتوافق الذي تم تحقيقه في مجلس الأمن بشأن الأسلحة الكيميائية السورية بإصدار القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع. وإن الضرورة تقتضي عقد مؤتمر "جنيف ٢" للتفاوض بين الحكومة السورية وقوى المعارضة السورية. ونرى أن هدف هذه المفاوضات يجب أن يكون وقف إطلاق النار وتشكيل سلطة انتقالية في سوريا تكفل لها الصلاحيات اللازمة حتى تتمكن من التغلب على المشاكل الهائلة التي خلفتها الحرب لما يقارب الثلاث سنوات.

كما نرى أن ما يجب أن يتطلع إليه المجتمع الدولي في الوقت الراهن هو تقديم الدعم والعون الإنساني للسوريين النازحين وكل المتضررين من هذه الحرب المقيتة. ويؤكد بلدي استمراره في برنامج الإغاثة الإنسانية للنازحين السوريين، واستعداده كذلك للمساهمة في تقديم العون الدولي داخل الأراضي السورية.

ونود أن نعرب عن ترحيبنا بالتطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة الصومالية، وبالجهود التي يقوم بها فخامة الرئيس حسن شيخ محمود لإعادة بناء الدولة الصومالية، آمليين أن يتمكن الأشقاء في جمهورية الصومال الاتحادية من

السيد عبد الله (عمان): معالي الرئيس، يطيب لنا في مستهل هذه الكلمة أن نتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق جمهورية أنتيغوا وبربودا، بأسمى عبارات التهاني لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنين لكم التوفيق والنجاح في مساعيكم، ومؤكدين لكم استعداد وفد سلطنة عمان للعمل والتعاون معكم، ومع سائر وفود الدول الأعضاء لبلوغ الأهداف المنشودة.

كما لا تفوتنا الفرصة أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم، معالي فوك يريمتش، من جمهورية صربيا الصديقة، على حسن إدارته للدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن نسجل إشادتنا بالجهود التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، لتعزيز دور المنظمة وتطوير آلياتها وعملها بما يمكنها من الاستجابة لتحديات الحاضر ومستجداته والاستعداد الأمثل للمستقبل.

لقد حققت الأمم المتحدة على مدى سنوات ومنذ نشأتها في عام ١٩٤٥ العديد من الإنجازات والنجاحات التي ساهمت في جعل عالمنا أكثر أمنا واستقرارا. إلا أن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، والمتمثلة في الزيادة المطردة في عدد السكان، وفي ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة والموارد الطبيعية، فضلا عن التطور الهائل في

وسائل الاتصالات والتقنيات، التي أدت إلى بروز عدد من الصعوبات التي تستدعي تضافر الجهود لإقامة تعاون أكبر بين حكومات الدول لتمكين من معالجة تلك الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها، الأمر الذي يتطلب بالضرورة، تمكين هذه المنظمة وسائر الأجهزة التابعة لها لتكون أكثر قدرة على الإيفاء بمتطلبات العالم، وأسرع تجاوبا مع تطوراته المتنوعة، وأوفى سندا لقضاياها الحيوية والملحة.

إن التحديث والتطوير والتغيير هي من سنن الحياة، إلا أن تحقيق ذلك يجب أن يكون موازيا لضمان الأمن والاستقرار،

الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وهو هدف يستحق كل الدعم والتأييد من جميع الدول، لا سيما الدول الكبرى.

ونعرب عن أسفنا لعدم عقد المؤتمر الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط تنفيذًا للقرار الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة انتشار الأسلحة النووية، حيث أن عدم تأييد بعض الأطراف لعقد هذا المؤتمر إنما يعبر عن عدم فهم ظروف شعوب منطقة الشرق الأوسط وغاياتها وتطلعاتها.

وفي ضوء التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نود أن نعلن عن بلوغنا الأهداف المحددة بجميع مؤشراتنا، حيث جرى مؤخرا الاعلان عن تحقيق السلطنة للهدفين الرابع والخامس بنسبة ١٠٠ في المائة.

أما في مجال حماية البيئة وصون الطبيعة، فقد حرصت بلادي منذ بزوغ فجر النهضة المباركة، بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد حفظه الله ورعاه، على إدماج قضايا البيئة ضمن خططها وأهدافها التنموية بما يتوافق والاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، بغية تحقيق التوازن بين الوصول إلى مستويات تنموية عالية قابلة للاستدامة وبين المحافظة على البيئة.

كما حرصت بلادي على مشاركة المجتمع الدولي اهتماماته بقضايا البيئة وصون الطبيعة، حيث شاركت في العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة، والتي من بينها المؤتمر الثامن عشر للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في دولة قطر خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونتطلع إلى المشاركة في المؤتمر التاسع عشر المؤمل عقده في مدينة وارسو خلال تشرين الثاني/نوفمبر من العام الجاري.

إن العلم والمعرفة حق للبشرية جمعاء، والتطورات الهائلة التي تحققت على مر السنين في تطبيق التقنيات الحديثة واستخدامها أضحت من الأدوات الضرورية للحياة اليومية

ترجمة برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي نال دعم المجتمع الدولي.

من القضايا الدولية الهامة التي لم تجد طريقا للحل على الرغم مما بذل ويذل فيها من جهود وما تحقق من اتفاقات من خلال المفاوضات المباشرة بين حكومات إسرائيل المتعاقبة ومنظمة التحرير الفلسطينية، هي القضية الفلسطينية التي تعتبر حجر الزاوية لأي سلام ممكن في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، يؤيد بلدي الجهود التي يبذلها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ووزير الخارجية، جون كيري، نظرا لما تمثله من فرصة لسائر شعوب المنطقة لإقامة سلام يفضي إلى تطور اقتصادي واجتماعي ينعش آمال شعوب المنطقة في التعايش السلمي لبناء شرق أوسط يساهم بإيجابية في الحضارة العالمية.

ما فتئ بلدي يساند المبادرات الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك إدراكا منه لخطورة هذه الأسلحة على أمن واستقرار الدول والمنطقة والعالم.

ومع تأكيدنا على حق الدول في الاستفادة من الطاقة الذرية السلمية، إلا أنه من الحري الإشارة إلى أن إنهاء هذا الخلاف لا يأتي عن طريق السياسات والممارسات القسرية، كالعقوبات وغير ذلك من التدابير التي لها حدود عندها تضعف فعاليتها، بل من خلال الدبلوماسية الخلاقة التي يمكن أن تساعد جميع الدول على الاستفادة من الطاقة النووية في الجوانب السلمية.

وعلى صعيد آخر، نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي، لا سيما الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من إقناع سائر الدول في منطقة الشرق الأوسط بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما قد يساهم في بلوغ عالمية المعاهدة وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من

أسلحة كيميائية في سوريا. ومن الصعب إيجاد كلمات قوية بما فيه الكفاية لعرب عن إدانتنا ذلك. لقد انتهك القانون الدولي، وارْتُكبت جرائم حرب، وتحطمت القيم المشتركة على الصعيد العالمي. ولا بد من تعريض المسؤولين عن ذلك للمساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

يجب وضع حد للدمار الذي لحق بالشعب السوري. إن البلد في حالة خراب. فأرواح الأبرياء تزهق كل يوم، وهناك ما يزيد على ٦ ملايين شخص من المشردين، والاستقرار في المنطقة معرض للخطر. إن الحكومة السورية لم تتحمل مسؤوليتها تجاه مواطنيها. لقد ردت بالعنف بلا هوادة بدلا من اختيار مسار الإصلاح والمصالحة وتحسين حقوق شعبها. الأزمة تستدعي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حازمة. ويجب أن تمثل سوريا لالتزاماتها الدولية، ويجب على جميع أطراف الصراع أن تحترم القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونحن نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وندعو مجلس الأمن إلى كفالة أن تفي سوريا تماما بالتزاماتها. ويجب أيضا الوفاء ببيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وعقد مؤتمر "جنيف الثاني" على وجه السرعة. إن المسألة الواقعة في سوريا تؤكد مرة أخرى الأهمية الأساسية للقانون والنظام الدوليين.

وهناك بعض أعظم إنجازات الأمم المتحدة حدثت في ميدان القانون الدولي. وضمن هذه الجدران، لا يزال يُعمل على تدوين تاريخ العلاقات الدولية، واتخاذ خطوات جريئة جديدة. وآخر إنجاز هو اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤ باء). وآيسلندا فخورة بأن تكون أول دولة صدّقت على هذه المعاهدة التاريخية. وندعو جميع الدول - وبخاصة الدول المصدرة للأسلحة - إلى القيام بذلك أيضا، بغية أن تدخل حيز النفاذ دونما تأخير.

في عام ٢٠٠٠، اجتمع قادة العالم في هذه المدينة واتخذوا قرارا تاريخيا باعتماد إعلان الألفية. ومنذ ذلك الحين، تعمل

للإنسان ضمن إبداعاته الفكرية والعلمية. ومن هنا، عملت بلادي بخطى ثابتة على مواكبة التطور المعرفي استجابة للاحتياجات الحالية واستشرافا للتطلعات المستقبلية، حيث أنشأت العديد من المجاس والمراكز التي تشجع على البحث والتطوير، وعلى العلم والمعرفة والابتكار، ومن أبرزها مجلس البحث العلمي، ومركز الابتكار الصناعي، والمركز الوطني للأعمال، وواحة المعرفة، علاوة على مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه.

كما تعكف بلادي على وضع الخطوط العامة لاستراتيجية وطنية جاذبة للبحث والتطوير وللعلم والمعرفة، وتوطين التكنولوجيا الجديدة، بما يشجع الشباب العُماني ويمكنه من الانخراط في التخصصات والمهن التي تتركز على العلوم والتقنية بأنواعها وتطبيقاتها. وفي هذا الإطار، نرحب بمزيد من التعاون والاستثمار والشراكة المثمرة مع سائر المراكز والجامعات والمؤسسات والصناعات المتخصصة في القطاعين العام والخاص، محليا واقليميا ودوليا، والاستفادة من موقع عُمان وتوجهاتها كبوابة رئيسية وجسر متين للمعرفة والانتاج والتجارة للأسواق الإقليمية والعالمية.

وختاما، نأمل لهذه الدورة كل التوفيق والنجاح، والتمكّن من الخروج برؤية واقعية متجددة، وزخم متقد مواكب للعصر وتطوراتها، وتوجهات تحترم تطلعات الأجيال والشعوب وتعمل على تحقيقها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غونار براغي سفينسون، وزير خارجية آيسلندا.

السيد سفينسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، شهدنا في الآونة الأخيرة أفعالا إرهابية شنيعة ضد الأبرياء في كينيا والعراق وباكستان. إن قلوبنا مع الضحايا وأسرههم. وجميع الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها. وقبل بضعة أسابيع، شهد العالم استخدام

المستدامة لمصائد الأسماك، واستعادة الأراضي الخصبة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد استفاد أكثر من ٢٥٠٠ خبير من جميع أنحاء العالم من أنشطة برامج التدريب الأربعة لجامعة الأمم المتحدة في آيسلندا منذ تأسيس البرنامج الأول قبل ٣٥ عاما. وستركز آيسلندا على نفس تلك المواضيع الأربعة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥. أود أن أؤكد على أن العملية يجب أن تجرى بروح ديمقراطية حقة. يجب أن تكون شاملة وتسمح لجميع الدول الأعضاء بالمشاركة.

وإذ أنظر حول قاعة الجمعية، أستلهم تاريخ ونجاح المنظمة، التي تمثل التنوع الهائل ومواهب البشرية، وأستلهم إمكانات العمل الإيجابي المستقبلي الذي يمثله النسيج الثري من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء. ولكن ينبغي ألا يحجب النجاح رؤيتنا أو يؤثر في حكمنا. وللأسف كشفت الحالة في سوريا أوجه قصور مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، عدم إجراء الإصلاح التنظيمي يؤدي إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة.

لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي الاضطلاع به في العديد من المجالات. وطالما يتعرض الناس لسوء المعاملة بسبب آرائهم، أو عرقهم أو دينهم، أو حتى يلقي بهم بعيدا باعتبارهم خارجين على القانون بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية، فلا وفاء بالتزامات حقوق الإنسان. نشعر بالقلق لأن التشريعات الموضوعة مؤخرا في بعض البلدان تنتهك المبادئ الأساسية للمساواة وحرية التعبير. وتقع مسؤولية تغيير ذلك وضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان على عاتقنا، نحن السياسيون. يتعهد كل واحد منا إذ يتكلم من هذا المنبر، بالتمسك بتلك القيم المشتركة للأمم المتحدة.

ويعد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مهمة عاجلة أخرى. سنحتفل في عام ٢٠١٥، بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد الجهود الرامية

الأهداف الإنمائية للألفية على خدمتنا جيدا. فلمدة ١٥ عاما تقريبا، أثرت على الأولويات الإنمائية للأمم والمنظمات وعلى توجيهها. وقد زادت الوعي تجاه الفقر الذي تنفطر له القلوب، وألهمت وضع سياسات جديدة. إن الأهداف الإنمائية للألفية هي في الواقع مركزية بالنسبة إلى السياسة الإنمائية في آيسلندا، وحكومي ملتزمة التزاما راسخا بتحمل مسؤوليتنا في عالم يتصف بالعدالة. وثمة أهداف جديدة يتم تحديدها، وينبغي أن يظل التركيز منصبا على القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين الصحة، وتوفير التعليم للفتيات والفتيان.

ويستدعي الضغط الذي يعاني منه نظامنا البيئي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة التلوث وتدهور الأراضي، فضلا عن المراعاة المتوازنة لحماية الموارد الطبيعية واستخدامها. وكفالة الأمن الغذائي تشكل تحديا حينما تهدد موارد الأراضي والمياه. وواجبنا هو تبادل الخبرات والدراية لاستعادة الأراضي وتحسين إدارة الأراضي - لتحويل الصحارى إلى حقول تزهري.

وعلاوة على ذلك، علمنا تغير المناخ والكوارث مثل الحادث الذي وقع في فوكوشيما أن هناك حاجة إلى إجراء تحول حقيقي للطاقة. فالطاقة الآمنة والنظيفة والمتجددة هي الطريق نحو المستقبل. وشهدت آيسلندا ثورة حقيقية للطاقة. وتلبي الطاقة المتجددة اليوم تقريبا كل احتياجاتنا من الكهرباء والتدفئة. وتعد قصة النجاح تلك مصدرا لشراكة مثمرة بين آيسلندا والأمم المتحدة، والآن مع البنك الدولي كذلك.

وينعم علمنا بالثراء. وتلك الثروة ليست محفوظة في المعادن في الأرض وفي قوة الأنهار والموارد البحرية الحية الغنية. إن ثروتنا الأعظم هي الشعوب - المعرفة والخبرات، والرحلة المتواصلة للعقل البشري لاستكشاف حلول جديدة وابتكارها. وتستخدم آيسلندا تلك الأصول في تعاونها الإنمائي. ونشعر بالفخر أننا نقدم للعالم خبراتنا حيثما يمكن أن تحدث أثرا حقيقيا - لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية، والإدارة

ويهدد استمرار أنشطة الاستيطان، انتهاكا للقانون الدولي، إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين. ولذلك، يجب على حكومة إسرائيل وضع حد لجميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ونشجب السياسات القمعية التي تمارسها حماس وندين اطلاق الصواريخ العشوائية من غزة. كما ندعو إسرائيل إلى إنهاء الحصار المفروض على القطاع. يعدّ احترام القانون الدولي أمرا أساسيا للعلاقات بين الدول. وإذا نشأت خلافات، ينبغي أن نسعى دائما إلى إبرام الاتفاقات من خلال المشاورات أو المفاوضات أو سبل أخرى لتحقيق تسوية سلمية. ويكفي مبدأ سيادة القانون، وهو مبدأ من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، أهمية حاسمة بالنسبة لنا جميعا - الدول الكبيرة والصغيرة.

وتقدر آيسلندا قيمة أحد الاتفاقات الدولية وهي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكان اعتماد تلك الاتفاقية الهامة قبل ٣٠ عاما إنجازا كبيرا، وأثبتت أهميتها أمام اختبار الزمن. وتوضح اتفاقية قانون البحار كيفية عمل النظام الدولي بشكل أفضل وتصف كيف ينبغي تسوية الخلافات من خلال الوسائل السلمية. وتقدم الاتفاقية أساسا لإدارة الموارد على نحو سليم. بيد أن تحقيق ذلك الهدف أمر صعب بالنسبة للعديد من الدول. ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد لدعم البلدان النامية في الحفاظ على مواردها والاستفادة منها على نحو أفضل وإصلاح سياساتها المتبعة في الإدارة. وتلتزم آيسلندا بحزم بأحكام الاتفاقية، بوصفها نصيرا قويا لها. وندين بأشد العبارات لجوء أصحاب المصلحة إلى التهديد باتخاذ التدابير القسرية حينما تنشأ الخلافات.

يعلم الايسلنديون أفضل من غيرهم أنه لا بد من الحفاظ على صحة المحيطات ومواردها. والمحيطات لازمة لوجودنا وسبل عيشنا. فالحفظ والإدارة السليمة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مبادئ تتبعها بدقة في سياساتنا. نحن صادقون

إلى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ودعت آيسلندا إلى الاحتفال بالذكرى بحملة تستمر ١٢ شهرا، تركز على كل موضوع من موضوعات بيجين الـ ١٢. ونلاحظ أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تخطط استراتيجيتها وفقا لذلك.

وثمة عنصر بارز في إعلان بيجين هو أهمية المشاركة النشطة للنساء من أجل تحقيق التنمية الديمقراطية. وأعطت النساء في العالم العربي ذلك الهدف معنى جديدا قويا في السنوات الثلاث الماضية. تبوأَت المرأة مكانها اللائق ودعت النساء قادهن إلى إظهار قيادة حقيقية. ويدعون إلى احترام حقوق الإنسان والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل. ويدعون إلى الحرية في التعبير عن آرائهن وتحديد مستقبلهن من خلال العمليات الديمقراطية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وللأسف ألقى الخلاف السياسي والعنف المتواصل بظلالهما على التطورات الجارية في المنطقة. ونأسف لما وقع من خسائر في الأرواح وندين كل أعمال العنف. كما ندعو الحكومات في المنطقة إلى إثبات التزامها بالديمقراطية باتخاذ إجراءات ملموسة.

لا يمكن فصل التطورات الجارية في الشرق الأوسط عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. كما قال رئيس الولايات المتحدة السيد أوباما فإن الشعب الفلسطيني له الحق في العيش في الأمن وبكرامة في دولته ذات السيادة. ويعتمد أمن إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية، ولن يتحقق الاستقرار إلا من خلال الحل القائم على وجود الدولتين وتمتع إسرائيل بالأمن. ونرحب بتجدد محادثات السلام بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين ونحبي وزير خارجية الولايات المتحدة السيد كيري على التزامه في ذلك الصدد. يجب علينا احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وكذلك حق إسرائيل في الوجود والتمتع بالسلام مع جيرانها. لكن الوقت ينفد.

الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. إنكم دليل لجميع شعوب منطقة البحر الكاريبي والعالم على المستوى الرفيع الذي يمكن لكل فرد منا أن يطمح إليه حين تنصهر فيه المتابرة وقوة الشخصية. فاطمنوا، سيدي الرئيس، إلى دعم بليز المطلق طوال فترة ولايتكم. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشكر سلفكم على خدمته بصفته رئيس الجمعية في دورتها السابعة والستين.

إن قادة الدول الأعضاء يقومون بهذا الحجّ السنوي في أيلول/سبتمبر لمخاطبة الجمعية العامة، سعيا منهم إلى تحقيق اثنتين من المثل العليا، هما الحل السلمي للتراعات وتحسين حياة جميع الشعوب. وبليز تحيي الأمم المتحدة وقيادتها الاستشرافية طوال السنوات على جهودها الدؤوبة في الاضطلاع بالمهام الجوهرية للمنظمة.

إنّ تعميم الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠ جعل جميع البلدان تعمل معا، للمرة الأولى في تاريخ البشرية، لمعالجة وردم الثغرات في برامجها الإنمائية للحدّ من الفقر. وكان ذلك حدثا متميزا وإنجازا عظيما لخطط الأمم المتحدة الإنمائية. فقد بعث الأمل بتوفير كميات هائلة من المعونة اللازمة بشدة واستحقاق، وبنقل التكنولوجيا ومساعدات إنمائية أخرى من الدول الغنية والمؤسسات المالية والمُحسنين إلى البلدان الغارقة في الفقر. كان ذلك خبرا سعيدا بلا ريب. وكان تذكيرا بخطة مارشال، التي أنقذت ألمانيا واليابان من انهيار مريع بعد الحرب العالمية الثانية، وارتقت بهما إلى مستويات من الثراء لم تعرفها من قبل أبدا.

ومع أواخر تسعينات القرن الماضي، كانت معظم البلدان في حالة يرثى لها. وبحسب الأمين العام السابق كوفي عنان، عاش أكثر من ٦٠ في المائة من العالم على دولارين أو أقل في اليوم، بينما كان هناك بليون شخص يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. وشملت الأمية نحو بليون شخص. وعانى

وجادون في الوفاء بالمسؤولية التي تترتب على الحفاظ على ثروات الأرض. ووضعت دول المنطقة القطبية الشمالية الثماني لنفس السبب، التعاون الإقليمي البناء. وبينما يشهد العالم التغيرات السريعة في المنطقة القطبية الشمالية، نعلم نحن الذين نعيش في تلك البقعة من العالم مدى الحاجة الملحة إلى العمل والتخطيط للمستقبل. يجب حماية البيئة الحساسة، وتنمية الفرص الاقتصادية واحترام احتياجات الناس الذين يعيشون في المنطقة القطبية الشمالية.

إننا نتعامل بجدية شديدة مع واجبنا العالمي بصفتنا رعاة المنطقة القطبية الشمالية. لذا، كان من دواعي سروري واعتزازي العظيمين أن أستضيف الأمين العام في آيسلندا في الصيف الماضي. وقد أوضحت له أثناء زيارته كيف يُذيب الأثر العالمي لتغيّر المناخ المثالج في الشمال. وعقب رحلتنا إلى المرتفعات الوسطى، لاحظ الأمين العام أننا لم نَرَ الجليد يختفي فحسب، بل سمعنا أيضا أقوى صوت لذوبانه.

وقد أعطانا الأمين العام أثناء وجوده معنا، نحن الآيسلنديين، فكرة متبصرة عن أعمال الأمم المتحدة - كيف أهما تُحدث أثرا كل يوم في حياة أعداد لا تُحصى من الناس في أرجاء العالم، بمساعدة اللاجئين، وتقديم المساعدة الإنسانية وإنقاذ حياة الأطفال. إنّ الأمم المتحدة قوة للخير في العالم. ويمكننا معا أن نُحدث الأثر الحقيقي؛ فنحن متّحدين نحمي البيئة، ونحفظ السلام وننقذ الأرواح. وكلما اتحدنا أكثر، يصبح العالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد إرينغتون، وزير العدل ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إرينغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتشرف مرة أخرى بمخاطبة الجمعية العامة بالنيابة عن بلدي، بليز. ويسرني جدا أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة

مسلطاً على خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، إن موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل" مناسب للغاية حقاً. ويجب أن تبقى الأهداف الإنمائية للألفية عملاً مستمراً. ولا بدّ أن تستفيد هذه الخطة من تجاربنا مع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يجب إجراء تحليل دقيق للتأكد من أسباب عدم ارتقاء الأغنياء من شركائنا في التنمية إلى مستوى التزامهم في إطار الشراكة بتقديم المعونة والخبرة الإنمائية الموعودة لفقراء الشركاء في التنمية. ويتعيّن استنباط آليات جديدة لضمان ألاّ تعاني خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مصيراً مماثلاً.

وفيما نحن نشعر بتمهيد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أدركت بليز وحددت أربع نقاط أساسية: يجب أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عالمية؛ وينبغي لها أن تدمج نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في خطة متسقة موجهة نحو العمل وقابلة للتنفيذ، مستفيدة من النجاحات ومحسنة الدروس المستفادة؛ يجب تحديد مصادر الموارد والالتزام بها للمساهمة في الشراكة الجديدة من أجل التنمية؛ ويجب أن تسترشد بقيمتنا الجوهرية المتمثلة في منع نشوب النزاعات والقضاء على الفقر.

تؤيد بليز العمليات الحكومية الدولية من أجل وضع خطة لما بعد عام ٢٠١٥. وأوليائنا المحلية التي تكمل الخطة العالمية متضمنة في وثيقة أفق عام ٢٠٣٠، وهي توضح إطارنا الإنمائي. والوثائق الخاصة بكل قطاع بعينه والتي تنشأ من وثيقة أفق عام ٢٠٣٠ تنور حطتنا الإنمائية الوطنية في مجالات من قبيل الأمن، والطاقة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم والصحة.

أن ما يحتل صدارة قائمة أولوياتنا المحلية حالياً ادعاء غواتيمالا الذي يشكل تهديداً وجودياً لِدولتنا ويتطلب حلاً عادلاً إذا ما أراد شعبانا وبلداننا والمنطقة مواصلة التمتع بالتعايش السلمي الذي اتسمت به علاقتنا حتى الآن. وعندما خاطبت الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/67/PV.20)،

ثمانى مائة مليون شخص جوعاً مزمناً—واحد من كل سبعة أشخاص على الأرض— بينهم ٢٠٠ مليون طفل. وافتقد ١,٣ مليار شخص حتى أهم الخدمات الأساسية من الرعاية الصحية والمرافق الصحية والتعليم. واليوم، بعد ١٣ عاماً، وبينما الأهداف الإنمائية للألفية قيد التنفيذ، يُظهر سجلّ الأداء أنّ الغالبية العظمى من الدول لا تزال غارقة في الفقر، مع مؤشرات للتنمية ضئيلة أو معدومة، بينما تُظهر قلة قليلة من البلدان نجاحاً جديراً بالثناء في تحقيق تلك الأهداف.

وإننا نشير بخيبة أمل إلى أنّ البلدان الغنية لم تستطع حتى أن تحمل أنفسها على الوفاء بالتزامها بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، بصفة مساعدة محلية رسمية للبلدان الفقيرة. والموارد التي تقدّمها المؤسسات الدولية والمالية الأخرى والمانحون الخاصون أقلّ بكثير ممّا تحتاج إليه البلدان الفقيرة لبلوغ تلك الأهداف الحميدة والأساسية حقاً. ومن الواضح أنّ البلدان المتقدمة النمو قد تخلّت عن الهدف ٨ - تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية - لأسباب غير قابلة للتفسير. وفي غياب تعاون البلدان المتقدمة النمو، سيبقى تحقيق البلدان الفقيرة للأهداف الإنمائية للألفية وهماً.

فالبلدان الفقيرة لا تمتلك ما يلزمها من كوادرات القيادة، والموارد المالية والبشرية والتقنية، والهياكل الأساسية، والمستويات الضرورية من الاستثمار والتجارة، ولا المؤسسات التي يمكنها إرساء مستويات التنمية القادرة على توليد الثروة اللازمة للتعهّد بالنفقات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستدامتها، وهي الأهم. وربما الأسوأ من ذلك هو أنّ بلدانا عديدة جداً لا تمتلك الإمكانيات الحقيقية لبلوغ هذه القدرة في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من ذلك، تبقى بليز ملتزمة بتحقيق الأهداف، وهذا ما نسعى إليه جاهدين.

وفي ضوء تجربتنا مع الأهداف الإنمائية للألفية، نرى أنه من المناسب جداً أنكم، سيدي الرئيس، قد أبقيتم الضوء

وبينما تعتبر بليز أن أعمال الغواتيماليين في مناطق حدودنا هي نتيجة مباشرة للفقر وفشل التنمية في بلدنا، نشعر بالقلق لكون هذه الأعمال تهيئ ظروفاً للتزاع. يوجد نحو ٦٥ قرية غواتيمالية على حدود بليز - غواتيمالا التي تمتد إلى ١٤١ ميلاً. ويسكن هذه المناطق القرويون المعوزون والعاطلون عن العمل. وفي رأينا أن ارتفاع نسبة البطالة وزيادة الدوريات الأمنية على جانبي الحدود، واحتياحات الغواتيماليين لن تحف حدتها بل سوف تزداد سوءاً.

إن بليز مصممة على فعل كل ما بوسعها لحماية مواطنيها والحفاظ على سلامتها الإقليمية، غير أن جهودنا وحدها لن تكون كافية لإنهاء غزوات الغواتيماليين على بلدنا. وأن مساهمات المجتمع الدولي ستكون حيوية لمساعدتنا في إقامة أعمال تجارية مدرة للدخل في المناطق الحدودية للتخفيف من حدة الفقر هناك وهو ما يرغب الغواتيماليين على دخول تلك المناطق بصورة غير شرعية.

إن نزاعات الحدود خطيرة بطبيعتها. فقد كتب الأمين العام السابق كوفي عنان في مذكراته، التدخلات: حياة في الحرب والسلام.

”إن النزاعات تنخر في عضد جيرانها، وتدفع بالآلاف اللاجئين إلى التدفق للبلدان الأخرى، وتنشئ ملاذات للجماعات المسلحة والإرهابيين، وتتسبب في تفشي وجود الشبكات الإجرامية والأعمال غير القانونية عبر الحدود، بما في ذلك القرصنة. وباختصار فإن الصراعات... عناصر رئيسية في التسبب في انعدام الأمن العالمي، ولا بد من أن تتصدى لأسبابها الدول الفقيرة والغنية على السواء.“

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر منظمة الدول الأمريكية ومجموعة الأصدقاء التي تؤيد جهود بليز وغواتيمالا في حسم ادعاء غواتيمالا بصورة سلمية، وفي غضون ذلك ضمان الحفاظ على السلم بين بلدينا.

سرنى أن أبلغ عن أن بلدينا قد اتفقا على أن يُقدما للمواطنين في بلدينا استفتاءً أنياً يُعقد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أي بعد ستة أيام من اليوم، لمعرفة ما إذا كانت دوائرنا الانتخابية ترغب في عرض ادعاء غواتيمالا على محكمة العدل الدولية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. غير أن غواتيمالا للأسف بعثت في شهر نيسان/إبريل الماضي مذكرة إلى بليز ومنظمة الدول الأمريكية مفادها أن حكومة غواتيمالا قررت عدم الشروع في الاستفتاء وتقدمت باقتراح لتأجيله إلى أجل غير مسمى. وكما هو متوقع لم يلق هذا القرار استحساناً في بليز.

إن ادعاء غواتيمالا مصدر قلق مستمر لمواطنينا وللمستثمرين في بلدنا. وعلاوة على ذلك، فإن حدودنا البرية والبحرية تعاني من التآكل والتدهور البيئي نتيجة استمرار المزارعين وصائدي الأسماك الغواتيماليين في أعمال طائشة وغير شرعية ونتيجة ما تقوم به من أعمال العناصر الإجرامية العاملة في الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والتهرب، وعمليات التنقيب عن الذهب غير الشرعية واجتثاث مادة الإكسباتي (نخيل الزينة) وغير ذلك من النباتات والحيوانات، وقطع الأخشاب غير الشرعي ونهب آثار المايا القديمة. إن قطع الأخشاب في غاباتنا الاستوائية يساهم في تعرية جبالنا التي تؤدي إلى الفيضانات العنيفة في موسم الأمطار ودفع التربة العليا والرمال والرواسب الطينية إلى البحر. وفي نهاية المطاف ترسب تلك الأتربة في الحاجز المرجاني الأصلي مما يخنق نظمها البيئية المهشة ويدمرها ويلحق الضرر بكامل سلسلة الحاجز المرجاني والنظام الإيكولوجي البحري الذي يزدهر هناك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة دخول الغواتيماليين غير الشرعي إلى بلدنا قد زاد من المواجهات العنيفة المتكررة بين الغواتيماليين وأعضاء قوة دفاع بليز مما ينجم عن ذلك وقوع وفيات في بعض الحالات. فتلك الحوادث تعمل على توتير العلاقات بين بلدنا وغواتيمالا وكذلك السلم في المنطقة بأسرها.

القانون في منطقتنا، بما في ذلك في كندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة والمكسيك.

ويسرنا جداً أن معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤ بء) قد اعتُمدت في وقت سابق من هذا العام وسوف نصادق عليها في الوقت المناسب. وعملنا أيضاً على سن مجموعة من القوانين لتعزيز قدراتنا على مكافحة الجريمة.

إن حكومة بليز تستثمر ٢٦ في المائة من نفقاتها المتضمنة في ميزانيتها السنوية على قطاع التعليم. ونعتقد أن التعليم أسرع الطرق لانتشال شعبنا من براثن الفقر. كذلك فإن نصف سكاننا دون سن الـ ٢٥ وتقريباً ٣٧ في المئة منهم دون سن ١٨. وسيحتاج جميعهم إلى تعليم ومهارات تدريبية عند مستوى عالمي، إذا ما أريد تمكينهم للمنافسة بنجاح في الأسواق العالمية. وحالياً ليس بمقدور بليز توفير التعليم والتدريب على ذلك المستوى محلياً، وتتعاون مع الشركاء الدوليين لتوفير هذا التعليم على نطاق واسع.

إن الأمراض غير المعدية والعاهات تؤثر بالبلدان في منطقة البحر الكاريبي بصورة سلبية جداً. وفي بلدنا فإن حدوث الأمراض السرطانية، وداء السكري، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأمراض الرئة المزمنة، وارتفاع ضغط الدم والجلطات الدماغية يصل إلى نسب وبائية. وتبين البيانات التجريبية أن العاهات المرتبطة بالأمراض غير المعدية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تبلغ حالياً نسبة ٦٥,٥ عند الأشخاص ذوي الإعاقة.

فإن الأمر الملح هو أن تعمل الأمم المتحدة على التصدي للآفات التي تعصف بحياة أعداد لا يمكن حصرها من مواطنينا. وفي آخر اجتماع لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، اتخذ قرار تاريخي بان على الجماعة أن تتابع اتخاذ الخطوات الضرورية لاستعادة التعويضات لأحفاد ضحايا تجارة الرقيق

إن تغير المناخ تهديد وجودي آخر يلوح في الأفق ليس في سماء بليز فحسب بل في جميع دول العالم، صغيرها وكبيرها على السواء. وفي رأينا أنه من الملح أن يتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء، بسبب دنو الخطر الجسيم لتغير المناخ الذي يهدد البشرية، وإلى سُبُل للتصدي بنجاح لتلك الظاهرة الخطيرة. ذلك خطر آخر لا يمكن التصدي له بنجاح إلا عن طريق الأمم المتحدة. إن مكافحة الخطر سوف تقتضي نفقات ضخمة ونشر أحدث أنواع التكنولوجيا، وعلى الأرجح وقف استخدام الوقود الأحفوري.

إن بلداناً نامية مثل بليز ستحتاج إلى المساعدة الفنية والمالية من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية للتكيف مع التغيرات التي يفرضها تغير المناخ والتخفيف من الآثار الضارة له.

لقد أنشأت بليز لجنة وطنية معنية بتغير المناخ لتنسيق تدخلاتنا الحكومية في جميع المجالات المتصلة بتغير المناخ. ونعمل على رسم سياسة جديدة تتعلق بتغير المناخ ووضع استراتيجية تكفل مضاعفة الجهود على جميع المستويات للتخفيف من آثاره والتكيف معها. ونحیی الأمين العام على قراره بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تغير المناخ في المستقبل القريب.

إن ضمان أمن المواطنين التزام هام جداً لكل حكومة. وحكومة بليز تأخذ تلك المسؤولية على محمل الجد. ومهما يكن من أمر، فإن المخاطر على أمن مواطنينا كبيرة جداً في كوكب اليوم المعولم لأنه ما من بلد لديه القدرة للتصدي للمسألة وحده. لذلك تعمل بليز بهمة مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين في تمويل الموارد اللازمة وتقديم المساعدة التقنية والتدريب سعينا منا لتوفير الأمن لمواطنينا. فنحن طرف في الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى والمكرسة لمكافحة الأنشطة الإجرامية الوطنية والإقليمية والعابرة للحدود الوطنية. ونتعاون أيضاً تعاوناً وثيقاً مع السلطات الأمنية وسلطات إنفاذ

إن حكومة بليز ملتزمة باتخاذ نهج قائم على الحقوق نحو تحقيق التنمية لبلدنا وشعبنا. وتحقيقاً لتلك الغاية، احتضنا النظام الدولي لحقوق الإنسان ونبذل قصارى جهدنا لتمكين النمو الشامل. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نبليغ الجمعية بان حكومة بليز، بالتشاور مع شركائها أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي، قدمت تقريرها للدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لينظر فيه مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة عشرة، التي تعقد في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أبلغ الجمعية بأننا أيضاً ندين العمل الإرهابي الجبان الذي وقع مؤخراً في كينيا.

وفي وقت سابق أشرت إلى موقف بلدي بشأن خطة التنمية لما قبل عام ٢٠١٥ - ولا بد أن تكون تلك الخطة شاملة إذا أردنا أن نحقق تنمية ذات مغزى. ويلزم أن نكفل السماح لجميع البلدان بالمشاركة بطريقة ذات مغزى، ويشمل ذلك شعب جمهورية الصين في تايوان. ولا يمكن أن ننكر أوجه التقدم الهامة التي تمكن هذا الشعب في إحرازها في تلك الفترة القصيرة من الوقت، أو إسهاماته في دعم الأهداف والالتزامات العالمية، لا سيما في مجال التعاون الإنمائي. ويمكن لتجربته أن تعلمنا عن النهوض بتنميتنا بالذات.

وفي كل عام تصوت الجمعية لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. ولا نزال نؤيد تلك المطالبة.

كما لا تزال بليز تدعو إلى إيجاد حل عادل وسلمي للتراز الإسرائيلي - الفلسطيني.

إن الحالة في الشرق الأوسط تثير قلقنا. ونحن باعتبارنا، مواطني العالم الذين يتحلون بروح المسؤولية، ندين استخدام الأسلحة الكيميائية ونرحب بالاتفاق الإطاري - بقيادة روسيا والولايات المتحدة وبدعم مجلس الأمن - الذي نأمل أن يؤدي إلى إزالة جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من سوريا. كما

عبر المحيط الأطلسي من الدول التي شاركت في تلك التجارة أو استفادت منها. وتناشد بليز الأمم المتحدة تقديم الدعم لتلك المبادرة، التي تسعى للتصدي، على الأقل جزئياً، للشروع التي لا يمكن وصفها المرتكبة على يد الدول الأوروبية التي شاركت في التجارة.

وفي وقت سابق هذا العام، نجحت بليز في إعادة جدولة التزاماتها للديون مع حملة السندات التجارية، وهي ممارسة مكنتنا من تفادي شبح التخلف عن سداد الديون السيادية. ولكن، بالرغم من إعادة الهيكلة تلك، لا تزال تواجه التحدي قدرات بليز على تمويل برامجها الإنمائية، وهي تواصل الاعتماد على التعاون مع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف بغية بلوغ أهدافها الإنمائية. وفي ذلك الصدد، نود بليز أن تعرب عن امتنانها للأمم المتحدة ولوكالاتها ذات الصلة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التي تعمل بشكل دؤوب لدعم تنفيذ أهدافنا الإنمائية الوطنية. كما نود أن نشكر الدول العديدة التي تشاركنا في الوقت الحالي في مجال التنمية.

وتود بليز أن تحشد دعم الأمم المتحدة في المساعدة على إقناع المنظمات المالية الدولية بان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحد ذاته ليس مقياساً دقيقاً لثروة أي دولة أو لمرحلة التنمية فيها، لا سيما في حالة البلدان المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون، مثل حالتنا. ومن شأن ذلك الأسلوب للتقييم أن يجرد تلك البلدان، بما في ذلك بلدي، من أهلية الحصول على التمويل الميسر الذي تمس حاجتها إليه، وبوسع ذلك الاحتمال أن يؤدي إلى حالات تراجع المكاسب التي حققتها بشق الأنفس.

إن المملكة المغربية، التي تنعم باستقرار مقدر، تعيش في منطقة تعرف عددا من التحديات الأمنية، وهي منطقة الساحل والصحراء. ومن هنا كان اهتمام المملكة المغربية بمالي الشقيقة وما عاشته من أحداث ومن تحديات ذات خطورة كبيرة في المرحلة الأخيرة. ونهني اليوم الإخوة والأشقاء في مالي، كما نهني الإخوة الأفارقة، ونهني المجتمع الدولي على نجاح المسلسل الانتخابي الأخير في دولة مالي والتقدم الملموس المسجل فيما يخص استتباب الأمن في هذا البلد. وتبقى المجموعة الدولية مطالبة بالاستمرار في مساندة هذا البلد الشقيق على مختلف المستويات. وقد كانت الزيارة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، أخيرا إلى جمهورية مالي، بمناسبة تنصيب الرئيس الجديد المنتخب، مناسبة لإعطاء إشارة قوية على الدعم المغربي القوي لمالي ولاستقرارها ولأمنها ولوحدتها ولتنميتها. وقد أثار خطاب جلالة الملك، الذي ألقاه بمناسبة هذا التنصيب، إلى أن حل مشكلة مالي، مثل حل مختلف التحديات الأمنية التي تشهدها العديد من النقط في العالم، تحتاج إلى مقاربات تتجاوز مجرد المقاربة الأمنية. ومن هنا كان التأكيد على ثلاثة أبعاد: البعد الأول، هو البعد الثقافي والعقائدي، الذي يحتاج إلى نشر ثقافة الوسطية، ثقافة الاعتدال إلى فهم جديد ومتجدد للحوار بين الثقافات وبين الشعوب. ومن هنا أطلق جلالة الملك مبادرة التعاون على مستوى الشؤون الإسلامية مع جمهورية مالي ووعده بتدريب ٥٠٠ أمام على مدى سنتين.

والبعد الثاني هو البعد التنموي من خلال بناء القدرات وإعطاء الشعوب، وخصوصا التي في طريق النمو والشعوب التي تعيش أزمات ومشاكل مثل الجفاف والفقر وغيرها، تمكينها وبناء قدراتها لتستطيع أن تسلك درب التنمية.

ومن هنا، كانت هناك البرامج التنموية للمغرب مع مالي، وأيضا مع شعوب أخرى في المنطقة.

نناشد الدول الأخرى التقيد باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وإذ نقرب من نهاية مرحلة ونتطلع إلى عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن حكومتنا وواضعي السياسات والمخططين وجميع مستويات المجتمع سيواجهون بتحدي التركيز على ما نريده وما نستطيع أن ننجزه معا. ويجب أن نلزم أنفسنا بعملية تكفل لنا اعتماد أهداف وأغراض تعكس الأولويات العالمية وتتكيف مع سياقاتنا الوطنية. ولا بد أن يعكس جدول أعمالنا أكثر مشاكل العالم الملحة، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الاستدامة البيئية وعدم المساواة وتحقيق النمو مع الإنصاف، والإدماج الاجتماعي.

ونحن على اقتناع بأنه في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، ستكون تلك العملية شاملة وميسرة وشفافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سعد الدين العثماني، وزير الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

السيد العثماني (المغرب): في البداية، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأخلص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونجدد لمعالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، دعمنا الكامل للجهود التي قام بها على مختلف الأصعدة لتمكين منظمنا من الاضطلاع بدورها ومسؤولياتها من أجل رفع التحديات التي يواجهها عالمنا.

كما نثمن اختياركم، سيدي، موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل" موضوعا لهذه الدورة للنقاش وتبادل وجهات النظر. ونحيي من هذا المنبر الجهود التي ما فتئ الأمين العام للأمم المتحدة يبذلها قصد دمج خطة الألفية ضمن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، آمليين أن تسهم مداولاتنا في التحقيق الكامل والمتكامل للالتزاماتنا وصياغة خريطة طريق واضحة المعالم ومحددة الأهداف لما بعد سنة ٢٠١٥.

أن حفظ أمن المنطقة يتداخل مع مختلف التجمعات الإقليمية المحيطة بها. وهنا نتحدث عن الفضاء الساحلي المغربي في ضرورة حفظ أمن هذه الدول جميعا. وندد أيضا بالعمليات الإرهابية التي شهدتها كينيا مؤخرا ونطالب المجتمع الدولي بمزيد من الجهود وبتضافر الجهود لحفظ أمن واستقرار مختلف دول المنطقة.

الملف الثاني الذي يشغلنا كثيرا، والذي اهتم به المجتمع الدولي، هو الملف السوري. وأريد في هذا الشأن أن نهنئ أنفسنا والمجتمع الدولي على اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بخصوص البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية والإعلان عن موعد ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني لانعقاد مؤتمر جنيف الثاني، الهادف إلى إيقاف العنف في سوريا والتأسيس لحل سياسي عبر الحوار يمكن من الحفاظ على وحدة سوريا وعلى استقرار دول الجوار. وهنا أريد أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة وأشكره على جهوده. كما أشكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدول الأعضاء فيها، والمبعوث المشترك، السيد الأخضر الإبراهيمي، على الجهود التي بذلوها طيلة هذه المرحلة لإيقاف نزيف الدم السوري والوصول إلى إصدار هذا القرار، وأيضا في أفق عقد مؤتمر جنيف والانتقال إلى مرحلة أخرى من حل الأزمة السورية. ونريد أن نؤكد مرة أخرى على الجانب الإنساني في هذه الأزمة، ذلك أن هناك آلاما كثيرة. على الأرض. هناك مليونان من اللاجئين، وعشرات الآلاف من النازحين، وهناك قتلى وهناك جرحى وهناك آلام نحتاج إلى تضافر المجتمع الدولي للتخفيف من هذه الآلام. وإن المملكة المغربية وجمالة الملك محمد السادس يوليان لهذا البعد الإنساني بالخصوص أهمية خاصة. ومن هنا أتت مبادرة إنشاء مستشفى منذ سنة ونصف تقريبا في الأردن لتقديم الخدمات إلى الأشقاء السوريين الذين يعانون من هذه المشكلة.

وبالنسبة للاتحاد المغربي، الجميع يعرف انخراط المغرب في بناء الاتحاد المغربي لأننا اليوم نؤمن بأن هذه المرحلة هي

البعد الثالث وهو البعد الإنساني، لأن الأزمات الأمنية دائما تؤدي إلى آلام للسكان ولأناس كثيرين. وقد عرفت مالي مئات الآلاف من اللاجئين إلى دول الجوار. فلا بد من الالتفات إلى هذا البعد الإنساني. وقد بذل المغرب جهده مع بعض الدول الأخرى على هذا المستوى. وكان هناك مستشفى ميدانيا بدأ العمل في باماكو، عاصمة مالي، ولا يزال يعمل للتخفيف من معاناة السكان هناك.

أما فيما يخص منطقة البحيرات الكبرى، فإن المملكة المغربية تعرب عن ارتياحها للتوقيع على الاتفاق الإطار الهادف إلى السلام والأمن والتعاون في المنطقة، مما يفتح مجالا حقيقيا للتسوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلا لأزمته التي طال أمدها. ونتمنى أن تحترم جميع الأطراف الاتفاق الإطار وأن تفي بالتزاماتها وتعهداتها، وأن يساند المجتمع الدولي عملية السلام الجارية في احترام تام للوحدة الترابية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

و هذه التحديات التي تكلمنا عنها في مالي تدرج في إطار منطقة الساحل والصحراء عموما، وقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة جهودا في هذا المجال، ونثمن مبادراته بتنظيم حوار رفيع المستوى للسنة الثانية تباعا، على هامش اجتماع الجمعية العامة، حول الساحل، ونيته زيارة المنطقة بصحبة رئيس مجموعة البنك الدولي في المستقبل القريب. كما نعبر عن ارتياحنا لوضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة في منطقة الساحل. والمغرب يؤكد مرة أخرى أنه منخرط في دعم الجهود لحفظ وحدة دول الساحل والصحراء، والأمن والاستقرار وإطلاق جهود التنمية في هذه المنطقة.

ويؤكد المغرب مرة أخرى في تكامل مع هذه الملفات على تفعيل عمل مجموعة الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، لما لهذه الدول من تحديات مشتركة على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية. كما يؤكد على

على الموامة بين أولوياته الوطنية، والتزاماته الدولية وأسهم في إقامة وتعزيز آليات لحماية حقوق الإنسان وتطويرها.

وبصفته عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، شارك المغرب بطريقة فعالة وبناءة في صياغة ووضع النصوص المؤسسة له، وعلى رأسها الاستعراض الدوري الشامل. وحينما تقرر إعادة النظر في قواعد وآليات المجلس سنة ٢٠١١، عُهد إلى المغرب تيسير المفاوضات بهذا الشأن. وفي نفس الوقت، حرصت المملكة المغربية على التعاون الإيجابي مع آليات حقوق الإنسان والتفاعل مع توصياتها، خاصة الاستعراض الدوري الشامل وآليات المعاهدات والإجراءات الخاصة التي يواصل المغرب استقبالها بانفتاح، ويعمل على تيسير مهامها والاستفادة من تقييماتها والتجاوب مع توصياتها. ويطمح المغرب إلى أن يحظى بتأييدكم لترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، قصد متابعة الإسهام بمتابعة دور وتأثير المجلس وضمان الفعالية اللازمة لآلياته.

وفي هذا الإطار، قام المغرب بمبادرة أخيرة على مستوى الهجرة والتعامل مع الهجرة السرية واللجوء. وبدأ في هذه المبادرة بالعمل على بعث آليات جديدة في مجال اللجوء وفي مجال التعامل مع الهجرة السرية وحقوقها، وبالتالي بدأ منذ أيام فقط في العمل على إخراج قانون جديد خاص بالهجرة، وإخراج قوانين جديدة للجوء، وبدأ في منح البطاقات الأولى للاجئين السياسيين ويعد ذلك تطورا مهما بالنسبة للمغرب.

لا يمكن في هذه الكلمة إلا أن أشير إلى ملف أساسي يهم المغرب وهو ملف الوحدة الترابية أي ملف الصحراء المغربية، ذلك أن مجلس الأمن

والأمين العام للأمم المتحدة تابعا باستمرار ومنذ سنوات يجد هذا المسلسل ويعملان على حل مشكل الصحراء على

مرحلة التجمعات الإقليمية وليست مرحلة الانغلاق. ومرحلة الانفتاح والتعاون وليست مرحلة الانفراط. ومن هنا يتشبث المغرب بتفعيل مشروع الاتحاد المغاربي في أقرب وقت ممكن، من أجل تحقيق الاستقرار والرخاء لبلدانه الخمسة، تزكيه رغبته الأكيدة في جعل المشروع المغاربي أداة لخدمة التنمية المستدامة. وقد أكد جلالة الملك محمد السادس على هذه الرؤية عندما دعا إلى بروز نظام مغاربي جديد وطموح وواعد. وقد انخرط المغرب في عدد من المبادرات الجهوية التي تهدف إلى حفظ السلم وحفظ الاستقرار في المنطقة، من بينها مبادرة الوساطة الإقليمية مع الجارة إسبانيا، التي بدأها تفاعلا مع قرار هذه الجمعية العامة ببدء مبادرة للوساطة. فانخرط فيها المغرب، وبدأت فعلا جهود لبناء القدرات على المستوى الجهوي، وعقدت ندوتان بشأن الوساطة، وأبرمت اتفاقيات بين مراكز إسبانية ومراكز مغربية لبناء القدرات في مجال الوساطة، تشارك فيها أيضا عدد من الدول الأعضاء في المنطقة. والفكرة الأساسية هي أن نشر ثقافة الوساطة والحوار والتقارب أمر ضروري ليس فقط لحل النزاعات بعد نشوبها، ولكن أساسا لتفادي هذه النزاعات وللوقاية منها قبل ذلك.

لقد جعلت المملكة المغربية من حماية حقوق الإنسان خيارا لا رجعة فيه، وذلك في إطار استراتيجية شاملة، تقوم على مقاربة تشاركية، تتوخى النهوض بالعنصر البشري، وصيانة كرامته، ضمن نموذج مجتمعي ديمقراطي تنموي. وفق هذا المنظور، أطلق المغرب، أوراشا وإصلاحات كبرى، وحقق مكاسب متقدمة ومشهودة في مجالات توسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتعزيز حقوق مواطنيه وحمايتهم، وخاصة النساء والأطفال والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة. وخصص المغرب في دستوره المعدل سنة ٢٠١١ بابا خاصا ينص على احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا. وحرص المغرب دائما

لقد مر جيلان تقريبا على المرة الأولى التي قدمت فيها إريتريا التماسات عدالة أمام هذه الهيئة. لكن للأسف استمرت الجمعية في كل تلك الحالات، في تجاهل مناشدات إريتريا، مغلقة أبوابها "كدير مغلق". ورغم تلك النكسات، لا تزال إريتريا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن تعزيز حقوق الشعوب ومصالحها، والاحترام المتبادل بين مجتمع الدول سيظلان متقلقين بدون وجود هيئة دولية تؤيد سمو القانون والعدالة الدوليين. وعلى هذا النحو، كان خيارنا ولا يزال، مثل خيارات الشعوب الأخرى، تركيز الجهود الرامية إلى الإسراع بإصلاح الأمم المتحدة.

ويمكن أن يعطي التركيز حصرا على الأضرار التي لحقت بشعب ودولة إريتريا الانطباع الخاطئ بوقوع انحراف في عمل أمم متحدة تكون لولا ذلك فعالة وحسنة الأداء. ولا تؤدي خصوصية حالتنا إلا إلى توسيع خلفية لأمم متحدة أوهنتها نقاط الضعف وأوجه القصور المزممة. على أي حال، سوف تركز رسالتي اليوم في المقام الأول على الضرورة الملحة لإصلاح الأمم المتحدة ومعالجة المظالم التي ارتكبت ضد شعب إريتريا، وشعوب أخرى من العالم أيضا.

أبرزت التجارب السلبية التي حصلت خلال السنوات الـ ٥٠ الأولى من وجود الأمم المتحدة والشلل والقيود التي كان على الأمم المتحدة أن تعمل في إطارها، في سياق واقع الحرب الباردة في عالم ذي قطبين الحاجة إلى إصلاح هيكلي للأمم المتحدة في ذلك الوقت. في حالة إريتريا، جرى هضم حقنا غير القابل للتصرف في الاستقلال في بداية الحرب الباردة، لأنه كان ينظر إلى البلد أنه مجرد بيدق في التنافس الاستراتيجي المهيمن لكلتا الدولتين العظميين، وقمعت كلتا الدولتين العظميين نضالنا من أجل التحرير أيضا بالتناوب بسبب نفس الاعتبارات الاستراتيجية والتحالفات المتغيرة.

إن تاريخ أمس يبلغ حضوره في أذهاننا درجة ألا يحدث أي حين إلى الحرب الباردة. وبالتالي، لا تتأثر دعوتنا لإصلاح

أساس قرارات مجلس الأمن المتتالية، وقد انخرط المغرب في جميع القرارات بحسن نية، في جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن وجميع جهود الأمين العام للأمم المتحدة، وقد دعت قرارات مجلس الأمن الأخيرة إلى إجراء مفاوضات بين الأطراف للوصول كما يقول القرار بالنص إلى حل سياسي دائم متوافق عليه، فسعى المغرب إلى هذا التوافق، وقدم مبادرة الحكم الذاتي التي تهدف إلى تنشيط هذا المسلسل وهي حل وسط وعملي على الأرض، وهو الحل الذي دعمته كثير من الدول من أصدقاء المغرب ودعمته تجمعات إقليمية كثيرة، لكن للأسف الشديد، فإن الأطراف الأخرى، نتيجة جمودها في اقتراحاتها التي بدأتها منذ ٣٠ سنة تقريبا، لم تتح التوصل إلى تحقيق تقدم على مستوى المسلسل السياسي، لكن أريد أنؤكد هنا مرة أخرى بأن المغرب منخرط بفعالية وبحسن نية في جميع الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، ويبذلها مجلس الأمن ويعمل على الانخراط في إطار القرارات المتتالية التي يصدرها مجلس الأمن الدولي.

وفي الختام، أريد الإعراب باسم المملكة المغربية، في الوقت الذي تقترب فيه منظمنا من تخليد الذكرى السبعين لإنشائها، عن تجديد تشبثنا الصادق بمبادئها والتعبئة الفعالة لطاقتنا لتأهيلها وتقويتها باعتبارها الإطار الفريد والأبج لإيجاد الحلول الملائمة للرهانات الحالية والمستقبلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية دولة إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن مواساة وفد بلدي العميقة وتعازيه لأسر الضحايا ولشعب وحكومة كينيا، في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في المركز التجاري ويستغيت في نيروبي.

يتجاوز التحليل المجرد، العديد من الحالات والشواهد المحددة ذات الصلة بأحداث وأماكن وأزمنة معينة. ولهذا السبب تحديداً، يتطلب القرن الحادي والعشرون تنشيط الأمم المتحدة لتتجاوز النظام العالمي الثنائي القطبية أو الأحادي القطب ولترتكز بقوة على سيادة واحترام القانون والعدالة الدوليين.

وكما ألمحت، فإن إريتريا، شأنها في ذلك شأن الدول الأفريقية الأخرى التي تشكلت أثناء التدافع الاستعماري، كان من المفترض أن تنال استقلالها السيادي خلال عملية إنهاء الاستعمار التي جرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. غير أنه تم الإضرار بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الإريتري، خدمة للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة التي ظهرت كقوة منتصرة. ولذلك، كان مآل إريتريا أن تخضع للحكم الاستعماري بالوكالة. وتعين على شعب إريتريا تحمل القمع الاستعماري لما يقرب من ٤٠ عاماً في ظل أنظمة متعاقبة دعمتها، بالتناوب، الولايات المتحدة لفترة الـ ٢٣ سنة الأولى والاتحاد السوفياتي السابق لفترة الـ ١٧ سنة التالية. وكان على الشعب الإريتري أن يخوض نضالاً من أجل التحرر في ظل هذه الظروف، الأمر الذي اقتضى منه توضيحات كبيرة لتحقيق استقلاله في عام ١٩٩١. وتبين هذه الحقيقة التاريخية، مقترنة بظواهر أخرى مماثلة، مخاطر وجود نظام عالمي يقوده التنافس بين قوى عظمى مهيمنة وتسلط الضوء على الحاجة والضرورة الملحة لجعل الأمم المتحدة هيئة فعالة.

ولم يتم تعويض الشعب الإريتري مطلقاً عن الانتهاكات التي تعرض لها ولم يحصل على أي قسط من الراحة في السنوات اللاحقة. فحينما شرع أبناءه في المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء بلدهم الذي مزقته الحرب، أصبحوا مرة أخرى يبادق في رقعة الشطرنج الكبيرة الممتدة عبر القرن الأفريقي والشرق الأوسط بما يسودها من هيمنة ونفوذ وعانوا من سياسات ظالمة ومشوهة على مدى العشرين سنة الماضية. وفي

الأمم المتحدة بأي تفضيل فطري لعودة التركيبة القديمة ذات القطبين، لتحل محل النظام العالمي الأحادي القطب السائد. والحقيقة هي أنه كان ينبغي للأمم المتحدة إجراء إصلاح تدريجي وعملية تنشيط خلال ٥٠ عاماً من الحرب الباردة. وشكلت نهاية الحرب الباردة بالتأكيد لحظة مواتية جدا للقيام بهذه المهمة التي تأخر تنفيذها.

في الواقع، من الواضح الآن بإلقاء نظرة نحو الخلف أنه كان من الممكن تجنب الدمار والحروب التي نشبت خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. ومع ذلك، شعرت الدول الكبرى التي سيطرت على الجمعية العامة ومختلف المؤسسات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، من خلال الهيمنة الجزئية، بعد عام ١٩٩١ بأنها في وضع أفضل لتأمين وترسيخ الهيمنة التامة للأمم المتحدة. وعرقلت أي إصلاح للأمم المتحدة، وهكذا ضاعت هذه الفرصة التاريخية لأن يسود السلام والعدالة.

شهدنا خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية سيطرة مفرطة على الموارد العالمية وإنشاء مناطق نفوذ، مما تسبب في حالة عدم استقرار دولي، واستخدام القوة والإكراه كأدوات أساسية للسيطرة على الموارد العالمية، مع منع وحرمان الآخرين من فرصة اكتساب قدرات عسكرية وتكنولوجيا مماثلة؛ واستخدام المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل السيطرة على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى وقوع أزمة مالية عالمية مستعصية، لها تداعيات وخيمة على أغلبية شعوب العالم.

ونشهد أيضاً إساءة استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية والمراكز الثقافية من أجل خلق صور مزيفة والترويج لمنظومات قيم منحطة وتخويف الشعوب وشيطنة أي معارضة؛ واستخدام مختلف الحيل من أجل السيطرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على جميع الهيئات الدولية والقارية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية. ومما يؤيد هذه التحليلات للنظام العالمي الحالي، وبما

الأمم المتحدة، وللعمل من أجل تحسين أحوال بلدهما من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتكامل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي وإيجاد عالم أكثر نزاهة وعدلا.

والانتهاكات التي ارتكبت بحق شعب إريتريا والشعوب الأخرى خلال السنوات العشرين الماضية تدل على استمرار وجود نظام عالمي ظالم وغير عادل وغياب أمم متحدة قوية وممثلة. غير أن الدلائل على مقدم عصر جديد واعد غير خافية. وفي هذا السياق، أود أن أضم صوت الشعب الإريتري إلى أصوات الشعوب الأخرى في العالم في حث الجمعية العامة على الحفاظ على بصيص الأمل في دورتها الحالية واتخاذ قرارات حسنة التوقيت تهدف إلى إجراء إصلاح جوهري للأمم المتحدة. والحقيقة هي أن الجمعية لديها التزامات ومسؤوليات قانونية وأخلاقية وتاريخية موكلة إليها من قبل شعوب العالم، ولا يمكنها تجاهلها.

ختاما، أحث الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات عملية تتناسب مع مسؤولياتها القانونية والسياسية والأخلاقية من أجل: أولا، الحفاظ على سيادة القانون؛ وثانيا، وضع حد لغزو أراضينا السيادية؛ وثالثا، رفع الجزاءات غير القانونية والضارة المفروضة على إريتريا؛ ورابعا، إنهاء التدخلات التي تهدد سلام واستقرار شعوب منطقة القرن الأفريقي؛ وخامسا، ردع كل الأفعال التي تولد الأزمات والخسائر في الأرواح والدمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صمويل سانتوس لوبيث، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

السيد سانتوس لوبيث (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن شعب وحكومة نيكاراغوا والرفيق الرئيس دانييل أورتيغا سابيدرا والرفيق روساريو مورييو، أريد أن أبدأ بالإشادة بقائد ثورة منطقتنا الأمريكية والكاريبية، زعيم أحرار وحرائر العالم، هوغو تشافيس فرياس، الذي ترك لنا إرثا من

هذا الصدد، فقد جرى بشكل حادق إشعال جذوة صراعات حدودية لا توجد لها مبررات سياسية وقانونية ولم تخر إثارها مطلقا قبل استقلال إريتريا في عام ١٩٩١ لإيقاع إريتريا في دوامة من الأزمات.

وعلى الرغم من أن لجنة ترسيم الحدود أصدرت قرارها النهائي والملزم في عام ٢٠٠٢، واصل النزاع الحدودي الوهمي الذي نشب تحت لافتة بادمي يتأجج لمدة ١١ عاما بسبب الانتهاكات المَعوّفة من قبل حكومة الولايات المتحدة. وتعرض الشعب الإريتري أيضا لحملة متواصلة من الاتجار بالبشر وتدابير غير مشروعة استهدفت تقويض النمو الاقتصادي والتنمية، فضلا عن حملات شيطنة دبلوماسية ودعائية.

ولم يكتف مسؤولو الولايات المتحدة بذلك بل فرضوا جزاءات غير قانونية على إريتريا في عام ٢٠٠٩ من خلال مجلس الأمن. وبعد أربع سنوات، فإنهم يصرون على بقاء الجزاءات على الرغم من عدم وجود أي دليل أو مبرر لها، معتمدين في ذلك على التقارير التي فقدت مصداقيتها على نطاق واسع لفریق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وخارج إريتريا، تسببت النهج والسياسات ذاتها في تفاقم الأزمات وكذلك في تقويض الاستقرار والتنمية والتعاون في الصومال وأجزاء أخرى من القرن الأفريقي. وعلى الرغم من هذا العداء الشديد وفي مواجهة صعاب هائلة، ظل شعب وحكومة إريتريا صامدين وجعلا الأولوية لجهود التنمية وتحسين حياة المواطنين وعملا باستمرار من أجل تقديم مساهمتها المتواضعة في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين، بما في ذلك من خلال مكافحة الإرهاب والقرصنة. وقد حققا إنجازات عظيمة في ضوء الصعوبات التي تواجههما، ولكنها أقل بكثير من مستوى تطلعاتهما.

وإذ نتطلع إلى الأمام، فإن شعب وحكومة إريتريا على استعداد للتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك

مثل محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات على الأراضي والزاعات الأخرى.

إننا نرحب بالموضوع الرئيسي الذي وقع اختياركم عليه، سيدي الرئيس، لدورة الجمعية الثامنة والستين هذه، ألا وهو "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل". لذلك، من المهم أن نتفق على إطلاق عملية حكومية دولية لتلك المرحلة الجديدة.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نعمق عملية تكاملنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع احترام تنوعنا وبناء وحدتنا طول الوقت. وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تحقق رؤية مشتركة للتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة والبيئة والطاقة والمالية، ضمن قطاعات أخرى. وهي تستعد الآن للعمل جماعياً بالتعاون ونزع السلاح النووي ومكافحة الفساد والزراعة والعلم والتكنولوجيا.

وفي التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، وتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، وجدت نيكاراغوا نموذجاً للتكامل للتغلب على الفقر والجوع والإجحاف، مع تعزيز منظومة التكامل في أمريكا اللاتينية، مشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية وعلاقاته الاقتصادية التجارية مع المجتمع الدولي ومنظماتها.

وفي هذا السياق الصعب، تواصل نيكاراغوا التقدم. لقد اخترنا نموذجاً للتنمية يحقق النتائج. وعلى الرغم من المصاعب والقيود، فإن نيكاراغوا في سبيلها إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة ملموسة تدل على احترام حكومتنا وإعلانها بشأن حقوق الإنسان لمواطنيها والتزامها الأخلاقي العميق بما فيه الصالح العام.

وقد أقرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالتقدم المتميز لبلدنا بكفالة الأمن الغذائي لمواطنينا وتقليص سوء التغذية.

القوة والأمل واليقين بالنصر في الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للبشرية، مثل السيادة والعدالة والحرية والديمقراطية والتضامن والسلام.

وبالنيابة عن شعب وحكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا، بقيادة الرفيق دانييل أورتيغا سافيدرا، أهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

ويسرنا أن نمثل دولة شقيقة وعضو في التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، وتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيرشدنا في أنشطة هذه الهيئة الهامة كيما تسهم جهودنا في النهوض بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يتعين على المنظمة أن تنفذها.

ما زالت الأمم المتحدة تحتاج إلى إصلاح عميق، الأمر الذي لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. وموقف بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة يجب ألا يظل عقبة لا يمكن تجاوزها حتى الآن. ونحن مازلنا ندعم إعادة بناء الأمم المتحدة كما اقترح زميلنا الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان. ففوة هذه المنظمة يجب أن تكمن في الجمعية العامة بالكامل.

وما فتئت الحالة الاقتصادية والمالية التي تفرضها الرأسمالية العالمية تعمل على تفكيك دولة الرفاه في البلدان النامية بسرعة، وهي تؤثر على البلدان المتقدمة النمو بشكل خطير. والآن أكثر من أي وقت مضى، بات من الضروري إنشاء نموذج اقتصادي عالمي جديد يتصف بالاستدامة ويقوم على العدل والتضامن والتكامل ويكون ملتزماً بالدفاع عن الأرض والبيئة.

ولا يمكن للديمقراطية الدولية أن توجد دون احترام القانون الدولي. ونيكاراغوا ما فتئت تثبت بوقائع ذات مصداقية التزامها بالقانون الدولي واحترامها لمبدأ حل خلافاتنا عن طريق الحوار والمفاوضات واللجوء إلى الهيئات الدولية

تلك الحملة إلى تنظيف المجتمعات المحلية وتجميلها، وتوفير تدابير الوقاية الصحية من الأمراض المزمنة والأوبئة، والحفاظ على علاقة التناغم والاحترام فيما بين الأفراد، وبينهم وبين البيئة.

كل تلك المشاريع أضحت ممكنة بفضل الجهود الهائلة التي يبذلها شعبنا، الذي صنع نموذجاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً من خلال الحوار والتحالفات وتوافق الآراء. وقدرة شعبنا التي لا تنضب على التفاؤل وعلاقته الأساسية مع النموذج المسيحي والاشتراكي ونموذج التضامن الذي بنيناه معاً، وتشارك فيه كافة قطاعات الشعب إنما يعني أن شعبنا يواصل المضي قدماً، وينهض بالسلم والسكينة والممارسة الكاملة لحقوقه.

إن دفاعنا عن السلام والأمن الدوليين يظل موقفاً ثابتاً. وبالمثل، نواصل مكافحتنا للتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف مظاهرها. واستراتيجيتنا تحقق نتائج إيجابية. ونحن ملتزمون على كل المستويات بتنفيذ استراتيجية أميركا الوسطى للأمن. ومن الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مزيداً من الدعم من خلال موارد مالية إضافية لجهود بلدان أميركا الوسطى واستثماراتها لمكافحة تلك الآفات.

وعلى الرغم من إمكانياتها المحدودة، ما تزال نيكاراغوا تستثمر قدراً كبيراً من موارد ميزانيتها لكفالة بيئة مثلى للسلامة العامة. وقد لاقت النجاحات التي حققتها نيكاراغوا في هذا المجال اعترافاً دولياً، وهي الآن أحد أكثر البلدان أماناً في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونحن ملتزمون بدعم كفاحات الشعوب الأخرى من أجل نيل الاستقلال والسيادة الكاملة. وعليه، فإننا نطالب مرة أخرى بالإهاء الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على الإفراج الفوري وغير المشروط عن الوطنيين الكوبيين المحتجزين في ذلك البلد. ويجب أيضاً

وحكومتنا تكفل الحق في التعليم الأساسي للجميع. وهناك برامج كبرى رئيسية تنفذها - "المعركة من أجل الصف التاسع"، وبرنامج التعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات، وبرنامج التعليم الشامل للجميع، وبرنامج التغذية المدرسية الشامل.

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تصنف نيكاراغوا بين البلدان الرائدة في العالم التي تسجل أعلى النسب المئوية للمرأة في فروع السلطة الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية. واليوم، تستأثر النساء بنسبة ٤٢ في المائة من النواب في الجمعية الوطنية. وتشغل النساء نسبة ٥٤ في المائة من الوظائف في السلطة التنفيذية، و ٦٠ في المائة في السلطة القضائية، و ٥٠ في المائة في المجالس البلدية. وقد أنشأنا وزارة لشؤون المرأة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وقوانيننا تكفل تمتع المرأة بحقوق الإنسان.

ونيكاراغوا حصلت على جائزة الأمريكيتين من برنامج المراكز الدولية لتدريب السلطات المحلية/أتلانتا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لإنجاز أهدافها بخفض الوفيات بين الأمهات وتقديراً للاستراتيجية الوطنية التي يطلق عليها دور الأمومة. ففي عام ٢٠٠٦، بلغ معدل الوفيات بين الأمهات على المستوى الوطني ٩٢,٨ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية، وفي عام ٢٠١٢، انخفض المعدل إلى النصف تقريباً، إلى ٥٠,٩، ونواصل جهودنا لتخفيض الرقم إلى ما دون ذلك.

وتواصل جهودنا أيضاً لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. فنحن ننشر التدابير الوقائية، ونوفر الرعاية والدعم للمرضى. وفي عام ٢٠١٢، حازت نيكاراغوا على تقدير منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لإسهامها في برنامج مكافحة الملاريا. وتنظم حملات أخرى للحد من انتشار حمى الدينجي وداء اللولبيات والإنفلونزا. ونظمنا بنجاح حملة "عش نظيفاً، عش بصحة جيدة، تتمتع بحياتك"، وترمي

وندعم الجهود المبذولة بغية الوصول إلى حلول دائمة للصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وما تزال نيكاراغوا تؤيد التوصل إلى حل تفاوضي للصراع الدموي في سوريا. وقد لقي الاقتراح الذي قدّمه الاتحاد الروسي بشأن وضع حد للحرب تأييدا دوليا على نطاق واسع، بما في ذلك التأييد من البلدان الأعضاء في مجلس الأمن والتي تتمتع بحق النقض.

ونكرر التأكيد على التزامنا بقضية الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تقرير مصيره، وحقه المشروع في إقامة دولته. ونرى أن استئناف المحادثات بين فلسطين وإسرائيل يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن تقترن المحادثات بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونكرر الإعراب عن تضامننا مع كفاح الشعب الصحراوي وجبهة البوليساريو، التي يوافق هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لإنشائها.

ونرحب بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي تحت شعار الانتماء إلى أفريقيا والنهضة الأفريقية.

وعلاوة على ذلك، تواصل نيكاراغوا دعم التطلعات العادلة لجمهورية الصين في تايوان من أجل تمكينها من المزيد من المشاركة في مختلف الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

لقد استمعنا إلى الكثير مما قيل في الأيام الأخيرة عن قناة نيكاراغوا العظمى. وبإنشاء ذلك المشروع، تعتزم الحكومة الاستفادة من التحول غير المسبوق في التجارة البحرية العالمية، الذي حدث في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومن المتوقع أن يستمر نمو التجارة البحرية، ولا سيما بين آسيا والأمريكتين. ويهدف مشروعنا إلى تكملة توسيع قناة بنما. ونخطط لهذه القناة من أجل تحقيق السلام والتنمية لجميع الشعوب. وتشيد القناة بروح من المسؤولية كي تسجل ضمن

أن تكفّ الولايات المتحدة عن إدراج ذلك البلد الشقيق على نحو تعسفي واعتباطي في القائمة الأحادية الجانب للدول الراحية للإرهاب.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

ونسلم ونرحب بالتقدم المحرز في العملية السياسية الجارية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ونعرب عن رفضنا للحملات الدولية الرامية إلى إضعافها.

وندين مرة أخرى السلوك التعسفي من جانب حكومة الولايات المتحدة في منع طائرة زميلنا، نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، من الطيران عبر المجال الجوي لبورتوريكو. وندين ذلك العمل، علاوة على إدانتنا لرفض الولايات المتحدة منح تأشيرات الدخول لأشقائنا الفنزويليين كي يتمكنوا من حضور هذه الجلسات العامة للجمعية العامة.

ونؤكد من جديد دعمنا لشعب بورتوريكو الشقيق في كفاحه من أجل تقرير المصير ونيل الاستقلال وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولا تزال بورتوريكو من آخر البلدان المستعمرة في قارتنا. وشعبها الشجاع يستحق منا كامل الدعم والتضامن كي يتبوأ مكانته في مجتمع الأمم المتحدة، وفي جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالتالي القضاء على الحالات الاستعمارية في منطقتنا. ونعرب عن تضامننا مع الرفيق، أوسكار لوبيس ريبيرا، ونطالب بالإفراج الفوري عنه.

ونعرب عن أملنا في أن تؤتي عملية السلام الجارية في كولومبيا ثمارها، وأن تحقق السلام والتقدم الاجتماعي لشعب ذلك البلد.

بالكيفية التي تتشكل بها العلاقات الدولية، فضلا عن الرغبة في الإسهام المشروع في حل المشاكل التي تؤثر سلبا علينا. وأود في هذه المرحلة، أن أبدأ ببيان. وينص المبدأ الأول من الميثاق على ما يلي:

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتندرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

إنّ عالمنا يمور بالتغيرات السياسية الدينامية، بعضها مقبول، وبعضها الآخر يهدّد مصالح الدول الصغيرة، وهو بالتالي غير مقبول. وشأن الدول الأعضاء الأخرى، نحن نفضّل الحل السلمي للتراعات، ولهذا نرحب بالتطورات في الشرق الأوسط، وبالتحديد في ما يتعلق بسوريا، حيث حظى خيار حل سلمي وتفاوضي بالأسبقية على خيار الحرب. ومن المهم في هذه الحالات ألاّ نقع أسرى عواطف المرحلة. بل يجب أن نكون عقلانيين في نهجنا، لأنّ العاطفة ليست بديلا عن العقل، ولا التشدّد بديلا عن التعقّل. وإننا لا نقلل من شأن الصعوبات المتأصلة في حلّ المسائل والتراعات بين الدول في الشرق الأوسط. لكننا نقف إلى جانب الحق في تقرير المصير بصفته مبدأ أساسيا لوجود أيّ شعب، ونأمل أن يتواصل السعي في أجزاء أخرى من المنطقة إلى المطالبات القديمة باستحقاقه من جانب شعب فلسطين، عبر التفاوض المستمر بشكل رئيسي مقابل أية نزعة إلى خطر العنف والحرب. ونحن سعداء بأن تكون الأمم المتحدة إطارا يمكننا دائما المضيّ ضمنه في التفاوض بصبر وإصرار حتى يتم التوصل إلى اتفاق و/أو تسوية.

والمبدأ الثاني من ميثاق الأمم المتحدة هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية

مواقع التراث العالمي، فضلا عن كونها مفتوحة للاستثمارات الدولية بطريقة موثوقة وشفافة. وعلاوة على ذلك، فهي تحقيق لحلم قائد الأحرار، أوغوستو ك. ساندينو، ولشعب نيكاراغوا قاطبة من أجل إحرازه مزيدا من التقدم.

ولا يزال تغير المناخ يمثّل مشكلة خطيرة، ذلك أن ”أنشطتنا البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والروحية تشكل تحديات مترابطة“ كما جاء في ميثاق الأرض. وفي ذلك البيان يكمن جوهر رؤيتنا وأمننا وواجبنا المعينين بإنقاذ حيوية الأرض، جنبا إلى جنب مع إنقاذ أنفسنا بوصفنا الجنس البشري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفا رومانوس بابتيست، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا.

السيد بابتيست (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): أحاطب الجمعية العامة اليوم بروح من التواضع الجم - تواضع بعد صانعي السلام العالمي العظماء الذين وقفوا هنا قبلي، وأعتز بذلك. وفي هذا الصدد، سأكرس خطابي أمام هذه الهيئة لكي نعرب عن تقديرنا لأولئك الذين يسّروا نشأة الأمم المتحدة وإيجاد دينامياتها الأولية. وعليه، فإنني أجد أنه من المناسب للغاية أن أستفيد من المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها بوصلة جاهزة لتوجيه مساري أثناء تناولي للمسائل التي تأتي على رأس شواغلنا.

وقبل أن أشير إلى منظورات بلدي بشأن الاتجاهات الحالية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنتكم، سيدي الرئيس، كونكم ممثلا لإحدى الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي، على انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة. فذلك اعتراف واضح من أعضاء الجمعية العامة بأن لدى جميع الدول - كبيرة كانت أم صغيرة - اهتماما عميقا وعلى نطاق واسع

والنساء. وهذا منسجم مع الموضوع المختار للمناقشة العامة لهذه السنة وهو، "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل." وقبل أكثر من عشر سنوات، حين كان العالم على عتبة القرن الحادي والعشرين، اضطلعت الأمم المتحدة بدور قيادي في إعداد خطة التنمية الدولية. وقد أصدرنا آنذاك إعلاننا مدويا وواضحا للحرب على الفقر المدقع والجوع، والأمية، وعدم المساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال، وسوء الرعاية الصحية للأمم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى، والتدهور البيئي، فضلا عن القوى الساعية إلى إضعاف شراكتنا العالمية من أجل التنمية.

وقد أعطي إعلاننا عنوانا ملائما هو «إعلان الألفية»، وكانت الأهداف الواردة فيه محددة زمنيا ومدفوعة بالغايات. واليوم، قبل أقل من سنتين للموعد النهائي في عام ٢٠١٥، نجد أنفسنا أمام تحديات إنمائية جديدة ومتزايدة الأهمية. فقد بلغت بطالة الشباب مستويات متأزمة عالميا، وهددت معدلات الديون المرتفعة الملائة المالية للدول الصغيرة واستقرارها. وتغيرات المناخ والضراوة المتزايدة للكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان تهدد الاستدامة البيئية، بل ووجود الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته.

إن التكافل العالمي يستدعي أن يساعد الأقوياء الضعفاء، بحيث يمكن للجميع أن يصبحوا أقوياء. لذا، فإن إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يشكل لحظة فاصلة في التاريخ العالمي، وعلى جميع البلدان أن تشارك بفعالية في هذه العملية. فعلى الأغنياء أن يقاوموا إغراء الانزواء، لأن ذلك يمكن أن يوقف المحرك الاقتصادي العالمي. وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تكون مدفوعة بآمال وأهداف مشتركة ورؤية موحدة لعالم آمن ومستقر، يمكننا أن نفخر بتوريثه لأبنائنا.

إن سانت لوسيا وعدة دول أخرى بدأت فعليا وأكملت مشاورات ما بعد عام ٢٠١٥، بدعم من برنامج الأمم المتحدة

في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام. وسانت لوسيا، بصفتها دولة صغيرة في نصف كرة من الدول الصغيرة والكبيرة على السواء، تؤكد على استخدام الدبلوماسية بصفقتها أداة أساسية لتحقيق علاقات مطبّعة. وإننا نلاحظ المشاركة المتزايدة للشعبين على كلا جانبي مضيق الصين، ونعرب عن الأمل بأن يؤدي ذلك إلى علاقات طبيعية مفيدة لجميع شعوب العالم. وفي هذا الصدد، نرحب باستجابة أعضاء منظمة الطيران المدني الدولي لتأييد مشاركة جمهورية الصين في تايوان في جوانب من أعمالها. إذ يمكن أن يكون ذلك نموذجا للمزيد من إشراك تايوان في أنشطة المنظمات الدولية، مما يتيح لهذا البلد أن يؤدي دوره بفعالية أكبر في التنمية العالمية.

وفي السياق نفسه، تؤكد سانت لوسيا دعمها لإدراج كوبا في جميع المنظمات الإقليمية ومنظمات نصف الكرة الغربي التي تود الانضمام إليها. وإننا ندعم إزالة ما يمكن أن يُرى بوضوح أنه بمثابة استبعادات قسرية، من المؤكد أنه لم يُعد مسموحا بها في ظل القوانين والأنظمة الجديدة للدبلوماسية المتوازنة. فكما هو واضح، إن استبعاد كوبا عن العلاقات الطبيعية والكاملة يبقى جرحا مفتوحا في قلب نصف كرتنا. فهو غير ضروري ولا بدّ من إهمائه. لذا، تؤكد سانت لوسيا دعمها للجهود الدولية المثابرة لرفع الحظر عديم الضمير الذي يثبّط مساعي كوبا المشروعة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتعاون الكامل في نصف الكرة الغربي.

والمبدأ الثالث من الميثاق هو تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال

أولاً، نشير إلى أن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية طلبت من الأمين العام أن يبدأ التفكير في خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يورد في تقريره السنوي توصيات بشأن الجهود لتسريع التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً، ندرك أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في عام ٢٠١٢ قد استهل عملية حكومية دولية شاملة لإعداد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، نلاحظ أن عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، التي تتمثل فيها سانت لوسيا، يمضي بطريقة إيجابية. ويشمل هذا العمل مبادرات تتعلق بمنطقة الجماعة الكاريبية وتهدف إلى تطبيق السياسات الآيلة إلى مواجهة آثار الكساد الاقتصادي العالمي والاتجاهات والقواعد الجديدة التي تبطل مشاركتنا الفعالة في التجارة الدولية. وتقوم مؤسساتنا الإقليمية بتشجيع هذه المبادرات، مثل مصرف التنمية الكاريبي، الذي أبرز رئيسه مؤخرًا الحاجة الملحة الجديدة إلى تنفيذ السياسات التي تساعد الدول الأعضاء في المصرف على الخروج من آثار الكساد الاقتصادي العالمي.

رابعاً، نحيط علماً على نحو خاص بالحدث المميز الذي تعقدونه تواء، سيدي الرئيس، لمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نؤيد التوصيات التي تقترح إطاراً لبلدان مثل بلدي يتعلق بالاستجابة المتطورة للبيئة الدولية الجديدة التي تدرك مدى إلحاحية أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها حيال المعونة الإنمائية الرسمية، ومدى أهمية الأهداف الإنمائية للألفية في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب في البلدان النامية.

ومن الحيوي لجميع مبادرات المجتمع العالمي هذه أن تشمل ترتيبات مثل صندوق التكيف الذي يمكنه أن يعزز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على البدء بتشبيد المرافق التي يسعها

الإنمائي. وقد أجري ما لا يقل عن ٢٠ من هذه المشاورات على الصعيد الوطني في أرجاء العالم، قدّمت مُدخلات قيمة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وهي تؤكد أنّ لدى سانت لوسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى مواطن ضعف خطيرة يبدو أنها أفلتت من العيون المركزة على الناتج المحلي الإجمالي لبعض شركائنا في التنمية. لذا، يتعين على خطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تعالج معالجة جدية المسائل التي تشغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل الارتفاع في مستوى سطح البحار، والأمراض غير المعدية، وتقييم الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان والتمويل اللازم للتعاافي. ونشعر بالقلق أيضاً حيال أسباب تغير المناخ، وبخاصة اعتمادنا المفرط على الوقود الأحفوري، وتأثيره التدميري على ملفات ديون اقتصاداتنا الصغيرة والضعيفة.

وفي هذا الصدد، نريد أن نوقف التدايعات السلبية لتغير المناخ قبل أن تشلّ حركتنا، كما نريد أن نُسرّع الانتقال إلى الطاقة المتجددة باستخدام التكنولوجيا النظيفة الخضراء. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، استضافت منطقتنا في بربادوس المؤتمر المعني بتحقيق الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقرّرنا إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء دوليين آخرين، رسم الأهداف لزيادة المكوّن المتجدد في مزيج طاقتنا. يُضاف إلى ذلك أنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية أكّدت مجدداً في بربادوس قبل شهر، في الاجتماع الأقاليمي التحضيري الثالث للمؤتمر الدولي الثالث لتلك لدول، المزمع عقده في آيبا، ساموا، في عام ٢٠١٤، التزامها وجدّدت دعوتهما العالم إلى الاهتمام بمواطن ضعفها الخاصة.

وهذا منسجم مع المبدأ الرابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد على جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة سالفة الذكر. وفي هذا الصدد، نعترف بعدد من مبادرات الأمم المتحدة.

لجنة التعويضات المعنية بمنطقة البحر الكاريبي التي ستعدّ الوثائق والاستراتيجيات ذات الصلة لتحقيق الإنجاز العملي لهذا الهدف، مع تمحور التركيز على تصحيح أخطاء الماضي ورفع شأن شعوبنا. وفي هذا الصدد، سوف نستمر في تنفيذ عملية التوعية الدبلوماسية، ليس فحسب ضمن نصف الكرة الغربي الخاص بنا ودول القارة الأفريقية، والموقع الجغرافي لأجدادنا، ولكن أيضا ضمن أسرة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع.

وأود أن أكرر أهمية الجهود المتعمدة والمتواصلة، بالنسبة إلى الدول الصغيرة مثل سانت لوسيا، لحل المنازعات سلميا. ونحن نؤيد تعزيز الترتيبات المؤسسية للأمم المتحدة من أجل مساعدتها للوفاء بولايتها بشكل أفضل. وكما تدرك الجمعية، تنشط الجماعة الكاريبية في العمل بشأن التطورات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. إن الممثل الدائم لسانت لوسيا معني مباشرة بهذه المسألة، لا سيما مسألة توسيع كل من العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس، مما يعطي تلك الهيئة مزيدا من الشرعية في صنع القرار. ونحن نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذه المسألة.

وفي ما يخصني، لا يسعني إلا أن أردد كلمات الكاتب الروسي العظيم نيقولاي أوستروفسكي، الذي قال:

”إن الحياة أعز ما يملكه الانسان. فهي لا تمنح له سوى مرة واحدة، ويجب أن يعيشها بحيث لا يشعر بعذاب الندم عن السنوات الضائعة، ولا بالعار المتقد تجاه الماضي الخسيس والتافه؛ فعش الحياة، لأن الموت آت على ما يقول: إن كل حياتي وكل ما بي من قوة أعطيت لي من أجل أفضل قضية في العالم بأسره - الكفاح لتحرير البشرية“.

وتحقيقا لهذا الهدف، يكرّس بلدي وأكرس أنا كل لحظة من وقتنا.

أن تحمي بلدانا من ارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية. هل نستلقي على ظهورنا ونعائق طيف الأمل البعيد المنال؟ لا. فنظرا للوضع العالمي المضطرب الذي لا يمكن التنبؤ به والذي نواجهه نحن الدول الصغيرة، نضطر إلى إعادة تقييم وإعادة هيكلة وإعادة صياغة السياسات المحلية والخارجية بغية تمكيننا بشكل واقعي من إعادة تعديل استراتيجياتنا الاقتصادية والسياسية، وإعادة تشكيل علاقاتنا الخارجية وفقا لسبل أكثر عصرية وتعددا للأبعاد. وفي هذا الصدد، ما فتئت سانت لوسيا تبذل جهدا خاصا في مجال التوعية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فضمن نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه، شهدنا إنشاء كل من اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمشاركة النشطة فيهما، وسانت لوسيا، على غرار سائر دول الجماعة الكاريبية، تنخرط في العمل معهما بنشاط حيثما أمكن ذلك.

وبهذه الروح، انضمنا أيضا إلى التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، بغية توسيع نطاق أنشطتنا في نصف الكرة الغربي، وكفالة استفادتنا الكاملة من الجهود الآيلة إلى النهوض بالنمو الاقتصادي في بلدنا، والحد من التفاوتات الاقتصادية التي تنجم عن صغر حجمنا، وكفالة مشاركتنا الكاملة في صنع القرارات الإقليمية والعالمية التي تؤثر علينا حتما.

وعندما أتكلم عن توازن أفضل في العلاقات العالمية وتطور المبادئ والممارسات السياسية الناشئة، تنضم سانت لوسيا إلى الزملاء الآخرين في الجماعة الكاريبية للفت الانتباه إلى قرار اتخذته رؤساء دول الجماعة الكاريبية، إبان اجتماعهم العادي الرابع والثلاثين، في بورت أوف سباين، ترينيداد وتوباغو، خلال تموز/يوليه. إن ذلك القرار يوكل إلى حكوماتنا بالسعي على نحو جماعي لجبر الأضرار، نيابة عن مواطنينا وبلداننا، عن فترة الاستغلال التي عشناها أثناء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومن ثم، وافقت حكوماتنا في البداية على إنشاء

وختاماً، سيدي الرئيس، أشكركم وأعرب عن أطيب تمنيات سانت لوسيا ودعمها لكم بغية أن تتكلل رئاستكم بالنجاح فيما تسعون إلى متابعة تنفيذ المهام المحددة للسنة المقبلة، التي يُعرف بعضها وبدون شك لا يُعرف بعضها الآخر حتى الآن. ويحدو سانت لوسيا الأمل أن نشير باستمرار إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ذكرتها، بينما نخوض غمار المياه المجهولة، بغية كفالة أن تظل منظمنا العظيمة ماضية على الطريق الصحيح لأننا معاً، بأغراضنا المشتركة ومساعدتنا المتبادلة، نعمل على صنع فترة جديدة في التاريخ.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.